المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الازمة السورية 2011-2015

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب

محمد الشريف شيباني

أشراف الاستاذ

د. حكيم غريب

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

ا لإ هـد ا ء

إلى اللّذان علماني كيف أمضي بجهدي

إلى والدي الكريمين أبي وأمي.

إلى كل من كان سندا وعونا لي طيلة هذا

المشوار .

للذكرى إلى جدتي التي لم تمهلها الأقدار أن

تكون معي رحمة الله عليها .

شـــــــــــــــــــــــــــــــكر

الحمد للّه الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة .

فالحمد لك ربي حتى ترضى

والحمد لك إذا رضيت ولك الحمد بعد ا الرضى، على الأصل نمشي

والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه

وأن نسدي الشكر لمستحقيه لمن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا وقبل كل شيء نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للأستاذ:" غريب حكيم " مشرف على هذه الدراسة بتفضله بالإشراف عليها والاهتمام الكبير و المتابعة المستمرة لكل مراحل عملنا طوال فترة انجازنا لهذه المذكرة .

إلى المدرسة الوطنية التي منحتنا فرصة الدراسة على مقاعدها ، ونخص بالذكر الأستاذ **لقمان مغراوي** .

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية خلال الفترة الممتدة بين 2011-2015، كما ركزت على طبيعة الازمة السورية اسبابها واهم الفاعلين فيها، انطلاقا من تساؤل رئيسي هو ما طبيعة الموقف الامريكي من الازمة السورية منذ 2011 الى غاية 2015؟، كما حاولت الدراسة تأكيد فرضية رئيسية مفادها: السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية هي نتاج حرص الولايات المتحدة الامريكية على حماية مصالحها، والحفاظ على امتيازاتها التي تتحقق من خلال الاستقرار والامن، وبالتالي فان ردود افعالها ومواقفها من الازمة محكومة بمعادلة مصالحها.

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول كما تكتسب اهميتها كونها تتميز بالحداثة فهي من الدراسات المعاصرة، خاصة في ظل التحولات المستمر في الازمة السورية وخلصت الى نتيجة مفادها ان هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دورا كبيرا في اهتمام الولايات المتحدة بسوريا، واعتبار ان السياسة الخارجية لإدارة الرئيس اوباما تعاملت مع حذر شديد مع الازمة السورية .

Abstract

This study addressed to the American foreign policy toward the Syrian crisis during the period between 2011 and 2015, the main concerns of this study are the crisis nature, its causes and its repercussions. This study sets of with a major question pertaining to the title and content of the study, which is; what is the real us foreign policy toward the Syrian crisis?, The study focuses on a main hypothesis that: the us foreign policy into the Syrian crisis aimed to protect the American interests, the one and only reason .

This study has been divided into three main chapters, also it attains its significance as it is characterized by regency and authenticity, as well as it is one of the few studies that addresses this recent period of dramatic events, This study has concluded to an outcome that the Obama's administration was so careful with the Syrian file because there are a many national and international factors played a major role in the crisis .

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
مقدمة	01
الفصل الاول : المنطلقات المفاهيمية والنظرية لتحليل السياسة الخارجية	08
المبحث الاول : مفهوم السياسة الخارجية	09
المطلب الاول : تعريف السياسة الخارجية	09
المطلب الثاني :الفاعلون في السياسة الخارجية .	11
المطلب الثالث : اهداف السياسة الخارجية .	14
المبحث الثاني : مفهوم الازمة .	16
المطلب الاول :تعريف الازمة .	18
المبحث الثالث : النظريات والمقتربات المفسرة للسياسة الخارجية .	19
المطلب الاول : مقترب اتخاذ القرار.	19
المطلب الثاني : مقترب الدور	22
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا .	28
المبحث الاول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.	29
المطلب الاول : العوامل الداخلية .	29
المطلب الثاني: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	32
المبحث الثاني : دوافع الاهتمام الامريكي بسوريا .	40
المطلب الاول : الدافع الجسواستراتيجي.	40

المطلب الثاني : الدافع الاقتصادي	42
الفصل الثالث : الموقف الامريكي من الازمة السورية 2011-2015	46
المبحث الاول : نشأة وتطور الازمة السورية	47
المطلب الاول :الاسباب الداخلية والخارجية لنشوب الازمة السورية 2011-2015	47
المطلب الثاني : اطراف الازمة السورية	55
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه أزمة سوريا	62
المبحث الثاني: محددات السياسة الامريكية تجاه الازمة السورية الراهنة	64
المطلب الاول: فقدان السيطرة على السلاح الكيماوي	64
المطلب الثاني: الرئيس أوباما وخيار التدخل	67
المطلب الثالث : الحفاظ على امن اسرائيل	69
المطلب الرابع: المواقف الدولية من الازمة السورية	70
الخاتمة	73
قائمة المراجع	75

مقدمة

هل اخطأ الاسد عندما استبعد حدوث حراك سياسي او اجتماعي في سوريا؟ وهو الذي راهن على مناعة بلاده من ما وصفه بالمؤامرات على الدول العربية، تطورت الاحداث في سوريا منذ خروج مجموعة من الاطفال في درعا مطالبين بالعدالة الاجتماعية بشكل سريع جدا، فالحراك السياسي في تونس ومصر اطلق ما اصطلح عليه بالربيع العربي، ربيع لم تكن سوريا ببعيدة عليه حيث وجد النظام السوري نفسه رهين ازمة خانقة حصدت الاخضر واليابس، واخلطت اوراق النظام السوري .

تعتبر سوريا واحدة من اهم مناطق التداخل الاستراتيجي بين القوى العالمية، فهي محل اهتمام كبير منذ القدم حيث تشكل جزءا حساسا للغاية من مصير العالم وفق طرح عالم الجيوبوليتيك **المارشال الكسندر دو سيفرسكي** عندما قال: هذه المنطقة العربية هي المعبر الذي يربط قارتي آسيا وافريقيا واوروبا، وهي مفتاح الدفاع الجوي عن قارتي افريقيا واوروبا، اهمية جيواستراتيجية جعلت من سوريا محل اهتمام كبير من قبل القوى العظمى وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية .

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جذرية في بيئة المناخين الدولي والاقليمي كان لها تأثير مباشر على توجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، فقد استخدمت الولايات المتحد سياسة الترغيب والترهيب أو ما يعرف بسياسة العصا والجزرً كمحاولة لإجبار سوريا على انتهاج سياسة أكثر توافقا وانسجاما مع المصالح الأمريكية، حيث شكل اجتياح العراق للكويت عام 1990 وما ترتب عليه من تداعيات نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأمريكية السورية، إذ تطورت العلاقات الثنائية بين الطرفين ونتيجة التحول في النظرة الاستراتيجية لكل من سوريا والولايات المتحدة الأمريكية بعد بروز هذه الأخيرة كقوّة منفردة في عالم ما بعد الحرب الباردةً وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي أكسبها دافع أكبر لاحتواء بعض المناطق ذات العمق الاستراتيجي محاولة بذلك قطع الطريق أمام أي قوة دولية تطمح في لعب دور إقليمي في المنطقة خاصة بعد ظهور العامل الاقتصادي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية الأمر الذي دفع سوريا لإعادة التموضع من أجل تعزيز دورها الاقليمي والتعويض عن فقدان حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفيتي، بينما الولايات المتحد بدأت باتباع سياسة التقارب مع سوريا من خلال تأييد وجودها العسكري في لبنان

كانت هذه اهم مراحل تعامل الادارة الامريكية مع سوريا كنقطة تموضع استراتيجي وكان الهدف الدائم بالنسبة للإدارات الامريكية المتعاقبة هو احكام السيطرة على سوريا والتوغل بداخلها.

لقد كشفت الازمة السورية الراهنة عن الساسة الامريكية الحقيقة فمطامع امريكا ورغبتها في تحقيق مصالحها في الشرق الاوسط هذه المنطقة التي تعتبر اولى المجالات الحيوية للسياسة الخارجية الامريكية ولاستراتيجيتها العسكرية لطالما كانت اهم محددات سياستها الخارجية ومن هنا جاء تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع الحراك في سوريا بالكثير من الحذر حيث تمهلت الادارة الامريكية الوقت وفضلت المراقبة والتريث بدل اتخاذ قرارات فورية وعاجلة.

يعد فشل تدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق وليبيا وتحويلها لهاذين البلدين الى دول فاشلة لا تستطيع حماية نفسها نقطة التحول في تعامل ادارة الرئيس اوباما الذي انتخبه الشعب الامريكي لتوعده سحب قوات بلاده من العراق، فلا الراس العام الأمريكي الذي رفض الحرب على العراق ولا الكونغرس هذه المرة يقبلان التدخل العسكري في سوريا، حيث وجد الرئيس باراك اوباما نفسه وحسدا هذه المرة امام حرب محتملة لم يرغب التورط فيها.

منذ بداية الازمة في سوريا وهم الولايات المتحدة الامريكية الوحيد هو محاولة ان تكون فاعلا اساسيا فيها وهو ما تحقق لها خاصة بعد نجاحها في استصدار قرار اممي من اجل اجبار الاسد على التخلص من ترسانته الكيماوية، لتحقق بدالك الولايات المتحدة انتصارا استراتيجي لم يكن اكبر المتفائلين في ادارة الرئيس اوباما يتوقها، فهي قد ضمنت بهذا امن اسرائيل الى الابد .

1. <u>الإشكالية:</u>

تعتبر السياسة الخارجية الامريكية مجالا مهما للدراسة حيث توفر الكثير من المواضيع والدراسات كما ان الحديث عن موقف الولايات المتحدة الامريكية من الازمة السورية من اهم مواضيع اجندة السياسة الخارجية الامريكية في الوقت الراهن، فالتحول في الموقف الامريكي منذ بداية الازمة وخيار التدخل من عدمه والتخبط الكبير دفعنا الى محاولة الاجابة عن الاشكال التالي:

قيما تتمثل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية في الفترة الممتدة بين 2011 الى 2015؟

2. تساؤلات الدراسة :

تثير الدراسة تساؤلا رئيسي هو: فيما تمثل الموقف الامريكي من الازمة السورية 2011-2015؟

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية أهمها:

- ما الظروف التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية؟
- ما هي محددات الساسة الخارجية الامريكية من الازمة السورية؟
- فيما تتمثل الاهمية الاستراتيجية لسوريا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية؟
- هل حققت السياسة الخارجية الامريكية اهدافها من الازمة السورية؟
- ما هي اهم المواقف الدولية من الازمة السورية؟

3. فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وتقتضي ايضا تبني فرضية اساسة مفادها:

ان السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية هي نتاج حرص الولايات المتحدة الامريكية على حماية مصالحها، والحفاظ على امتيازاتها التي تتحقق من خلال الاستقرار والامن، وبالتالي فان ردود افعالها ومواقفها من الازمة محكومة بمعادلة مصالحها.

ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

- ان الانغلاق السياسي و تسلط النظام قد يدفع الى حراك شعبي قوي وفعال.
- الازمة السورية هي نتاج لعوامل سوسيواقتصادية متنوعة.
- الموقف الامريكي من الازمة السورية مربوط اساسا بأمن اسرائيل.
- كلما كانت هناك مصلحة كلما كانت سياسة خارجية امريكية اكثر بروزا وقوة.
- قرار تدخل الولايات المتحدة الامريكية في اية منطقة في العالم مرهون بمصلحتها القومية.

4. مجال الدراسة:

– **المجال المكاني:** تنحصر حدود الدراسة المكانية في سوريا، وهي جزء من نطاق منطقة الشرق الأوسط، الذي شهد مجموعة من التحولات، والتغيرات التي كان لها دور مؤثر في التفاعلات لدولية.

. **– المجال الزماني:** ترتبط ببدء الأزمة السورية في مارس 2011 حتى نهاية عام 2015.

5. الاهمية والاهداف العلمية:

- **الاهمية**

- تتبع أهمية الدراسة من أنها أزمة سياسية ذات بُعد داخلي، تحولت إلى شكل من المنازعات الدولية.
- تكتسب الدراسة أهميتها من منظور فهم طبيعة السياسات الدولية، نظراً لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية.
- تتميز الدراسة بالحداثة، كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من الأحداث، السورية خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا.

.

المركبة والشاملة.

– أهداف الدارسة:

- تتبع تطور الأزمة السياسية في سوريا في ظل تحول موازين القوى الإقليمية والدولية.
- استعراض التغير في موقف الولايات المتحدة تجاه تطور الأزمة السورية، نحو تحليل دوافع ومنطلقات ادارة الرئيس اوباما.
- استعراض اهداف ومحددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة في سوريا.
- تسليط الضوء على مبدأ الرئيس اوباما في السياسة الخارجية.
- معرفة ما ان كان هناك استراتيجية امريكية جديدة للتعامل مع الازمة السورية.

- توضيح التحول في السياسة الخارجية الامريكية من التدخل الى عدم التدخل.

6. منهج الدراسة:

إن طبيعة بحثنا تتطلب نوع من التكامل المنهجي ولذلك اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع توليفة منهجية احتكاما لطبيعة الموضوع، اعتمدت الدراسة على مناهج أساسية وهي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم .

- **منهج تحليل النظم:** يستخدم منهج تحليل النظم كيدا لتحليل طبيعة النظام في دائرً متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرةً والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على النظام السوري حيث تعرض لمدخلات ومتغيرات سياسية وأيديولوجية كما ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في سوريا، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذا النظام، ثم الكشف عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذا النظام، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين النظام والمتغيرات المختلفة.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم توظيف هذا المنهج من اجل وصف وتحليل واستقراء المعطيات خاصة كون ان الازمة السورية معقدة للغاية وتتميز بتعدد فواعلها وتعقد بيئتها.

7. الاقترابات:

- **المقترب الواقعي:** الذي يركز في تحليله لسلوكيات الدول على المستوى الدولي على مصطلحات مركزية تتمثل في الصراع و التنافس و القوة و فوضى النظام الدولي و هي مصطلحات تشكل معالم هذا المقترب و قد تم استخدامه في الفصلين الثاني و الثالث في تحليلنا للسياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا.
- **اقتراب الدور:** والذي تم استخدام بغية ابراز دور الولايات المتحدة الامريكية في الازمة السورية، لما تلعبه من دور في الازمات والصراعات الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

- **مقترب اتخاذ القرار:** تم استخدام هذا المقترب خاصة في الفصل الثالث بغية ابراز كيفية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الامريكية وبشكل خاص في الازمة السورية .

8. الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع، لكن مع مجموع فوراق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الاشكالات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية وقد تمثلت في مؤلفات ورسائل جامعية ومقالات نذكر أهمها فيما يلي :

- دراسة سهام فتحي سليمان ألو مصطفى، الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011-2013 والتي ركزت فيها على الادوار الدولية والتوجهات العامة لمختلف المواقف من الازمة السورية وقدمت شرحا مفصلا لمختلف السياسات وسيناريوهات حل الازمة .
- دراسة عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014، اهتم فيها الباحث ب مدى جدية التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا .
- دراسة نديم مسيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد أحداث 11 أيلول 2001،مذكرة ماجيستير تتناول تاريخ العلاقات الامريكية الروسية خاصة بعد 11 سبتمبر والهجمات الارهابية.
- دراسة احمد فؤاد ابراهيم المغازي، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دراسة نصر ربيع واخرون، الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية دمشق: المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة، 2013.

9. هيكلة البحث:

الاشكالية الرئيسية للموضوع محل البحث فرضت بقوة تأسيسا منهجيا مثل إطارا هاما بمثابة هيكل كلي للدراسة وهو يتكون من مقدمة عامة وثلاث فصول واستنتاجات.

الفصـــل الاول: خصـص للحـديث عـن الجانـب النظـري للسياسـة الخارجيـة وكـان معنـون ب: المنطلقات المفاهيمية والنظرية لتحليل السياسة الخارجية حيث تم فيه الحديث عن تعريف السياسة الخارجية اهم الفاعلين فيها والمقتربات النظرية لتفسيرها.

الفصل الثـاني: السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه سوريا وفيـه تـم التطـرق الـى العوامـل المؤثرة فـي صنع السياسة الخارجية الأمريكية و دوافع الاهتمام الامريكي بسوريا.

الفصل الثالث: كان مخصص للحديث بشكل مفصل عن السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية وجاء بعنوان الموقف الامريكي من الازمة السورية الراهنة.

الفصل الأول:

الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية والنظرية لتحليل السياسة الخارجية

تمهيد:

يهتم هذا الفصل بتقديم دراسة نظرية ومفاهيمه للأهم مصطلحات السياسة الخارجية، حيث سعى العلماء المختصين في العلاقات الدولية الى اعطاء زخم كبير من التعاريف بشأن هذه الظاهرة المعقدة، فالحقيقة الأبستمولوجية تفترض تعدد تعاريف السياسة الخارجية باختلاف المدارس والنظريات والمقتربات التي تتم من خلالها دراسة هذا المجا، ولهاذا ارتأينا ان يكون الفصل الاول كمدخل عام للدراسة فلا يمكن توقع الحديث عن احد مواضيع السياسة الخارجية دون التطرق الى تعريف السياسة الخارجية و النظريات التفسيرية التي تقدمها .

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

شهدت مواضيعُ السياسة الخارجية تطوراً واهتماماً كبيرين من قبل الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية، وذلك نتيجة تنامي دور بعض الدول و ازدياد نفوذها وهيمنتها، يتطلب فهم السياسات الخارجية للدول من الباحث أولا إحاطة العلم بأهم الجوانب النظرية لهذا المجال أي مجال السياسة الخارجية فمنذ خمسينيات القرن الماضي أصبحت السياسة الخارجية حقلاً هاماً من حقول العلاقات الدولية وأحدى مواضيعاً.

قدمت الدراسات المكثفة لأساتذة العلاقات الدولية امثال : **جيمس رزناو، نورمان هيل، ريمون أرون** وغيرهم للسياسة الخارجية أهمية كبيرة، وعليه يهتم هذا المبحث بتقديم أهم التعريفات النظرية للسياسة الخارجية، أهدافها وأهم الفاعلين فيها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية ظاهرة معقدة جداً نظراً لتعدد المكونات والوسائل والأهداف والأدوار التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها، وكذلك تعدد فواعلها وتداخلها مع المفاهيم المشابهة كالعلاقات الدولية والسياسات العامة والاستراتيجية.

يعرف " **مارسيل ميرل** " السياسة الخارجية على اعتبار أنها: " ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود".[1]

ويعرفها " **جيمس روزناو**" على أساس أنها : "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل اقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي يشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا".[2]

[1]– احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** ،عمان الاردن: دار زهوان للنشر والتوزيع، 2008، ص 22.

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،الطبعة 2، بيروت: دار الجيل،2001، ص 11.

أما بالنسبة " **لـري ليونـارد**" فيعرف السياسة الخارجية كالتالي: "السياسة الخارجية للأمة (يقصد الأمريكية) في أي وقت هي مجموعة الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية تتضمن الأفعال التي تقوم بها الدولة وليس ما تطمح اليه ".[1]

كما يعرف كل من**"Padelfor و Lincolin"** السياسة الخارجية بالتالي: "السياسة الخارجية هي العنصر الرئيسي في العملية التي يتم من خلالها ترجمة أهداف ومصالح دولة ما إلى أفعال ملموسة تتم من خلالها لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على المصالح ".[2]

يبرز " **ريمون ارون**" الطابع الفني للسياسة الخارجية ويعرفها كالتالي : " فن تسير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه من خير للمصلحة الوطنية ، ويُعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية و الإستراتيجية من خلال فن الاقناع، وفن الإرغام".[3]

يقدم لنا " **نورمان هيل**" تعريفاً للسياسة الخارجية يتسم بالدقة والواقعية، عندما يقول: " بأنها نشاط الدولة قبل الدول الاخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً او اقتصادياً او عسكرياً على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها".[4]

وهناك من يعرف السياسة الخارجية: "هي مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات".[5]

---

[1]– عبد السلام قريقة، **تطور مفهوم المصلحة القومية في السياسة الخارجية الامريكية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر –باتنة – قسم العلوم السياسية 2012/2011، ص 12.

[2]- Amer Rizwan, **An Introduction To Foreign Policy: Definition,Nature&Determinants,**Islamabad, Pakistan. August 2, 2009, p2.

[3]– مرجع سبق ذكره، ص14 .

[4]– مرجع سبق ذكره ص22 .

[5]– ميلود العطري، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة،2008/2007، ص 10 .

يعرف كل من " **فيرنس**" **و** "**ريتشارد سنايدر**" السياسة الخارجية بأنها: " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة إزاء واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدثُ حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل ".[1]

يتوجه الدكتور " **حامد ربيع** " إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".[2]

تعريف إجرائي: تعتبر السياسة الخارجية المرأة العاكسة للنظام السياسي لأية دولة، ولقد حاول الكثير من المختصين في العلاقات الدولية تقديم تعريف للسياسة الخارجية، حيث لا يوجد تعريف محدد وشامل وعليه فالسياسة الخارجية : هي خطة عمل دولة ما خارج مجالها الجغرافي، فهي مجموعة البرامج والسلوكيات التي تتعامل بها الدول مع بعضها البعض بغية الوصول الى أهداف معينة و تحقيق مصالح.

المطلب الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية مسار معقد وطويل من العمليات والمراحل التي تشارك في صياغتها مجموعة متعدد من الفواعل والمؤسسات الرسمية والغير رسمية، حيث يرتبط اساسا تأثير هذه الفواعل بطبيعة النظام السياسي لكل دولة.

1. الجهاز التنفيذي :

يعتبر الجهاز التنفيذي أبرزُ مؤسسات صنع وتنفيذ الساسة الخارجية، حيث تمنح أغلب دساتير العالم حصرية القرار الخارجي للسلطة التنفيذية، هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على رئيس الدولة (رأس الجهاز التنفيذي) بل يمتد ايضاً إلى وزير الشؤون الخارجية ومساعديه، يضطلع رئيس الدولة أو رأس الجهاز التنفيذي برسم السياسة العامة وتوجهاتها وهو دور سياسي تمثله

[1]– مرجع سبق ذكره 20 .

[2]– المرجع نفسه ص 22.

المعتقدات والتطورات السياسة ودور تقني يقوم به وزير الخارجية ومساعديه من إداريين ومستشارين،[1] كما يعتبر الوزراء في الحكومة كلا حسب تخصصه من بين المساهمين البارزين في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

2. الجهاز التشريعي:

تمثل الهيئات التشريعية عبر الأنظمة السياسية المختلفة إرادة الشعب، حيث يعد الجهاز التشريعي أحد أبرز وسائل المحاسبة والرقابة على عمل السلطة التنفيذية سوآءاً بالمسائلة أو الاستجواب وقد يصل الأمر حتى الى سحب الثقة في بعض الأنظمة السياسية وخاصة البرلمانية، غير أن هذا الدور الهام يبرز أساساً في أمور السياسة الداخلية وتوجهاتها وتتقلص فاعليته في أمور السياسة الخارجية.

تعمل المؤسسة التشريعية على مراقبة دور السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية عبر أليات دستورية وممارسات حزبية إذ يمكنها مناقشة الميزانية والسماح بإعلان الحرب وهو الأمر المحقق فعلا في السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

تمارسُ البرلمانات عادةً دور مراقبة وتقيم نتائج القرارات المتخذ من قبل السلطة التنفيذية في إطار السياسة الخارجية، كمناقشة الاتفاقيات الدولية المبرمة من طرف الحكومة والتي لا يمكن أن تكون سارية المفعول ما لم توفق وتصادق عليها.[3]

3. الأحزاب السياسية :

يختلف الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسة في مجال السياسة الخارجية باختلاف الأنظمة السياسية ففي نظام الحزب الواحد أو القائد تتضاءل أو قد ينعدم تأثيرها، في حين إن النظم الليبرالية لا تؤدي إلى تغير جوهري في عملية إتخاذ القرارات على عكس ما يتركه تغير الحزب في النظم ذات الحزب الواحد في عملية إتخاذ القرارات السياسية .[4]

---

[1]– قريقة، مرجع سابق الذكر، ،ص18.

[2]– نفس المكان.

[3]– مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] – محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية**، كلية القانون والعلوم السياسة، جامعة الكوفة، 2010، ص160.

بالنسبة للأنظمة التعددية فعادة ما تواجه مشكلات حول الاتفاق على سياسة خارجية موحدة وعادة ما تلجأ الأنظمة الى الإتلاف الحكومي أو التحالف السياسي بالرغم من هشاشتها.[1]

4. الرأي العام :

لقد عرف "**جون ستيوارت ميل** " **الراي العام**" بأنه : ما يريده المجتمع أو الجزء السائد، وعرفه "**كلوريدج كنج:** بأنه الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية.[2]

تشير الأبحاث العلمية إلى أن صانعي القرار في المجتمع الديمقراطي يتصرَّفون عمومًا على أساس ما يتصورون أنه الإرادةُ العامة، فقد لاحظ " **أرنست ماي** " أن عددَ المرات التي اتخذ فيها صانعو القرار الأمريكيون قراراتٍ كانوا يعتقدون أنها تتعارضُ مع الإرادة العامة، يمكن أن تُعَدَّ على الأصابع وهنا يتضح ان الأنظمة الديمقراطية تولي اهتماما كبيرا للرأي العام في السياسة الخارجية.[3]

أما في الدول النامية، فإن دورَ الرأي العام ضئيل، وسبب ذلك هو افتقار الرأي العام إلى المعلومات وإلى ارتفاعِ نسبة الأمية في تلك الدول، كما أنه ربما يرجعُ إلى عدم الاهتمام العام بقضايا السياسة الخارجية لدى الرأي العام الجماهيري في تلك الدول، الذي عادةً ما يهتمُّ بالقضايا المحلية وقضايا المعيشة أكثرَ من اهتمامه بقضايا السياسة الكبرى، وقد أدَّى نقصُ المعرفة والاهتمام لدى الرأي العام الجماهيري في الدول النامية إلى عدم قدرة الأحزاب السياسية في تلك الدول على اتباع سياسات متسقة تجاه القضايا الدولية.[4]

---

[1] – مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]– صبحي عسيلة، **الرأي العام**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 23السنة الثانية، نوفمبر 2006 ص 12.

[3] – لويد جنسن، ترجمة محمد بن أحمد مفني و محمد السيد سليم، **الرأي العام وتأثيره في عملية صنع القرار**، في http://www.alukah.net/culture/0/69407/ 2016/07/20.

[4]- مرجع سبق ذكره.

5. جماعات المصالح

هي منظمات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مهني....الخ وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية، في أنها تضغطُ على صانعي القرارات الخارجية من أجل تحقيق اهدافها، وليس الوصول للحكم كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية.[1]

تمارس جماعات المصالح الضغط على القرار السياسي الخارجي من خلال الإقناع أو أسلوب الترغيب والترهيب، وتختلف جماعات من جماعة الى أخرى ويعتمد ذلك القوة والنفور، وكلما زادت قوتها ونفوذها كلما ازدادت درجة التأثير في القرار السياسي الخارجي.[2]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.

إن الافتراض القائل أن السياسة الخارجية هي مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيها خارج مجالها الجغرافي يقتضي منا بالضرورة الى التعريف على هذه الأهداف.

أكد " **موركن ثاو**" على اعتبار الحصول على القوة كهدف أول وأخير، والذي تسعى كل دولة على اختلاف حجمها إلى اكتسابه. أما " **كندر مان**" فقد رأى أن الدول تسعى إلى ضمان أهدافٍ أساسية ترتبط بتطلعها نحو ضمان أمنها، وأهداف ثانوية يراد بها أن تكون بمثابة الأدوات للإنجاز الأهداف الأساسية.

وهناك من صنفها الى حسب الأولوية وهيّ الاهداف المادية، والأيديولوجية و الأمنية. أما **هولستي** فقد ذهب إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى أهداف القيم والمصالح الأساسية وأهداف متوسطة المدى، وأهداف بعيدة المدى.[3]

---

[1] – احمد عارف الكفارنة، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، مجلة دراسات دولية ، العدد الثاني والاربعون، ماي2014 .

[2] – مرجع سبق ذكره، ص160.

[3]– سالم صالح، مرجع سبق ذكره، ص155

الشكل رقم (01): تقسيم أهداف السياسة الخارجية:

الاهداف بعيدة المدى:

كأن تسعى الدول الى نشر عاداتها أو عقيدتها أو فلسفتها السياسية في العالم ..

الاهداف المتوسطة المدى .

- تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية بالتعامل مع الدول الاخرى.
- تعزيز مكانة الدولة وهيمنتها .

الاهداف قصيرة المدى :

- الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى نظام الحكم .
- الدفاع والحفاظ على الأرضي المجاورة لحدود الدولة كأن تعمل الدولة على خلق مناطق عازلة خارج حدودها .

الشكل من إعداد الطالب.

المبحث الثاني مفهوم الازمة:

عرفت الإنسانية منذ العصور الغابرة الأزمات بأنواعها، فهي مرتبطة أساساً بسلوك الأفراد وتكون عادة نتاج سلوكياتٍ مضطربة، وهي ايضا تنشأ في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة. والحديثُ عن الأزمات السياسية قد ازداد خاصةً في العصر الحالي فأصبح من بين أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً.

المطلب الأول تعريف الأزمة :

الأزمةُ لغة: هي الضيق والشدة ولفعل أزم على الشيء أزماً عض بالفم عضا شديداً فمثلا يقال أَزم الفرسُ على اللجام ويقال أزمت السنة أي أشتد قحطها، و الأزمة طبقا لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.[1]

أما الأزمة من الناحية الاصطلاحية فهي: " موقف عصيب يمكن أن يودي الى نتائج سلبية، وهي فترة جد حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم."

يُعرف **Alastair Buchan** الأزمة في كتابه إدارة الأزمات بأنها: " رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه".[2]

كما يُعرف **Robert North** الأزمة الدولية بأنها :" عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغيرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي الى إذكاء درجة التهديد والإكراه... وهي غالباً ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها الى الحروب."[3]

---

[1] – علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات تعريفها–أبعادها–أسبابها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011 ،ص 2.

[2] – مرجع سبق ذكره

[3]– نفس المكان

يعرف مجمع سلوك الأزمة الدولية International Crisis Behavoir ICB الأزمة بأنها:

"موقف ناجم عن تغير في البيئة، الخارجية أز الداخلية للقرار السياسي، يتسم بخصائص رئيسية في تصور السلطة العليا، ويتمثل في تهديد قيم المجتمع الأساسية يوكبه أو يعقبه ترجيح المواجهة العسكرية، مع الأدراك الكامل، بأنه يوجد توقيت محدد للرد على ذلك".[1]

أما الأزمة على المستوى الوطني تعرف كالتالي : هي الأزمة الشاملة والتي تعصف بالأمن الداخلي والخارجي وتهدد كيان الدولة كاحتلال دولة أو تهديد باحتلالها... وهي حالة مفاجأة ناتجة من تغيير مفأجأ تسبب به كارثة أو حادثة أو طارئ مفاجأ يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والمنشأة والدولة.[2]

تعرف **كورال بيل** الأزمة بأنها نفطة تحول Turning Point في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد طبيعة العلاقات بين الدول.[3]

يرى **تشارلز ماكلبلاند** أن الأزمة: "هي نوع خاص من التغير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، ويرجع هذا التغير ّ إلى تغير نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع. ففي بداية الأزمة وتصاعدها تزداد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين اطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدتها وانتهائها أو تسويتها . مما يجعل هذه المرحلة مختلفة عن كل من مرحلة تصاعد الأزمة ومرحلة اللاأزمة وفي مرحلة انتهاء الأزمة، يقل معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية واستخدامها، بحيث يصبح أقل من المعدل المسجل سواء في مرحلة تصاعد الالزمة أو حتى المرحلة السابقة للأزمة ولكن من ناحية ثانية، فإن معدل تبادل الطرفين للتصرفات الصراعية واللفظية والاتهامات، والاحتجاجات، والافكار، والتهديدات يزداد إلى حد ملحوظ حيث يبدو أن أطراف الأزمة يتجهون في مرحلة تسويتها إلى تغطية التنازلات التي يقدمونها بإظهار هذه اللغة الصراعية المتشددة.[4]

---

[1]- موسوعة المقاتل، **في مفهوم الأزمة** ،عبر الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/default.htm ، تاريخ الدخول2016/08/20

[2] - مرجع سبق ذكره، ص 6. -

[3]- خليل عرنوس سليمان ، **الأزمة الدولية والنظام الدوليّ**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011، ص 6.

[4]- نفس المكان .

تعريف إجرائي : الازمة هي تهديد لقيم واهداف ومصالح الخصم تنشا عن احتدام المواجهة بين طرفين أو أكثر نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغير منطق التوازن القائم حيث، يسعى كل طرف إلى الحفاظ على موقفه ووضعه القيادي .

الشكل رقم (02) : أسباب نشوء الأزمة

أسباب اقتصادية:

الفقر و البطالة .

عدم توزيع الثروة بشكل عادل .

غلاء المعيشة.

انخفاض مستوى دخل الفرد.

أسباب اجتماعية:

الظلم الاجتماعي والتفرقة العنصرية .

التوترات الطائفية والعرقية والأمنية .

التخلف والجهل .

الانفجار السكاني .

أسباب سياسية:

الصراع السياسي على السلطة .

الفشل السلم في تداول السلطة.

الصراعات المسلحة.

المتغيرات الدولية والاقليمية.

أسباب فنية:

سوء الإدارة والتقدير .

الأخطاء البشرية.

تعارض المصالح والأهداف .

الرغبة في السيطرة .

من انجاز الطلب عن علي بن هلهول مرجع سابق ص ص 08 و09

المبحث الثالث: المقتربات المفسرة للسياسة الخارجية

تخضع عملية تفسير وتحليل السياسة الخارجية إلى جملة من المعايير والضوابط، التي ينبغي على المختصين والباحثين في هذا المجال التقيد بها، ولعل محاولة فهم سلوك الدولة الخارجي يقتضي ايضا منا إدراك أهم المقتربات والنظريات العلمية المفسرة للسياسة الخارجة.

والحديث هنا عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية يجعلنا نتساءل عن الدور الذي تقوم به أمريكا تجاه هذه الأزمة المعقدة، كما يقودنا البحث عن تفسيرات لأهم القرارات الخارجية الأمريكية طوال عمر الأزمة إلى ذكر أهم المقتربات والنظريات التي نراها تعبر عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية متمثلة في مقترب إتخاذ القرار واقتراب الدور .

المطلب الأول: مقترب إتخاذ القرار

1- تعريف عملية إتخاذ القرار:

يقصد بعملة إتخاذ القرار التوصل عموماً إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متاحة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها. والمقصود بعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية هي: "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكلة إتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين، أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة ".[1]

تعود اولى دراسات السياسة الخارجية الى البحوث العلمية التي قام بها كل من Robert Jervis Harold and Margaret Sprout والتي افضت الى اعتبار السياسة الخارجية عبارة عن مسار معقد تتشارك فيه فواعل مختلفة ومتنوعة تبحث كل منها على اختيار قرار مناسب حسب اهدافها وتوجهاتها، من جهته يؤكد Jervis على اعتبار العوامل الشخصية في اتخاذ القرار الخارجي تلعب دورا كبيرا في عملية صنع السياسة الخارجية.[2]

[1] – عارف الكفارنة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– C. Alden, **Foreign policy analysis**, University of London International Programmes, 2011, p 136.

تؤخذ العديد من القرارات في السياسة الخارجية في ظل ضغوطات داخلية وخارجية كبيرة، مما تجبر صانع القرار على المفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة من جهة ثانية فإن المختصون في مجال السياسة الخارجية امثال "**Robinsonand** "و""**Snyder** " يحددون أربعة مراحل اساسية تمر بها عملية اتخاذ القرار:[1]

1- تحديد المشكلة (Identifying The Problem)

2- البحث عن البدائل (Searching For Alternatives)

3- اختيار بديل مناسب (Choosing An Alternative)

4- تنفيذ البديل المختار(Executing The Alternative)

ويمكن اضافة مرحلة خامسة تسمئ بالتغذية الاسترجاعية feedback

الشكل رقم (03) عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي

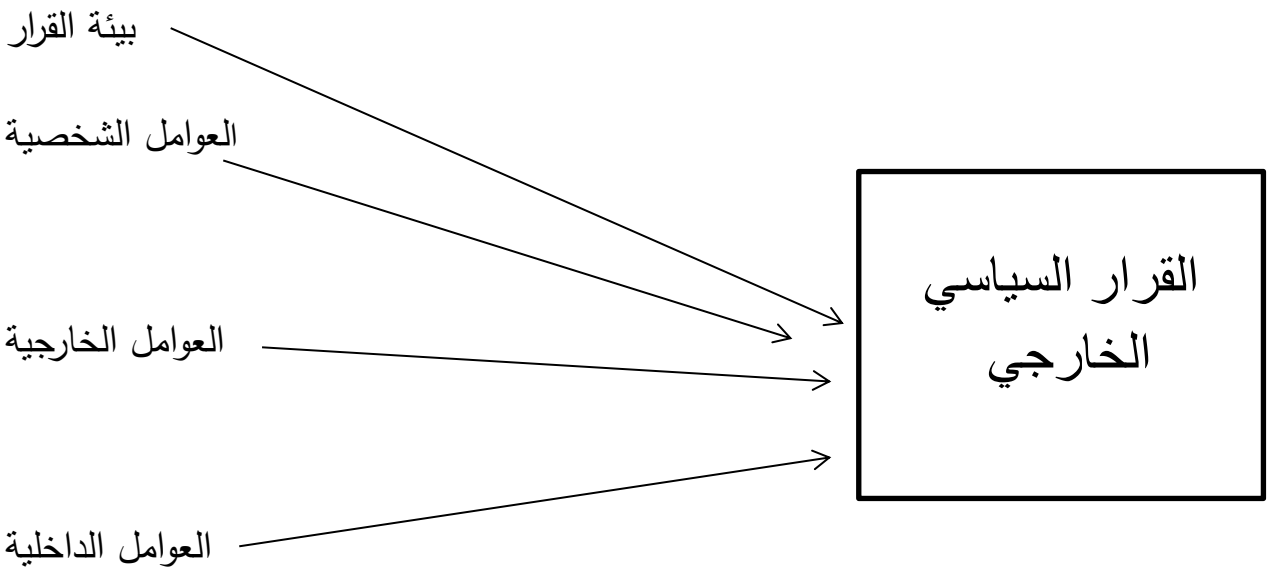

Source:

Alex mintz, karl derouen, understanding foreign policy decision making

[1]– Alex mintz, karl derouen, **understanding foreign policy decision making**, Cambridge university press,2010, p04

1- 2 مراحل عملية اتخاذ القرار :

أولاً: مرحلة الإدراك

تعبر هذه الخطوة اولى مراحل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فالعالم كما يدركه ويتصوره صانع القرار، تدخل في هه المرحلة عدة عوامل ترتبط اساسا بشخصية متخذ القرار في السياسة الخارجية وبمدى حصوله على ادراكات وقناعات من بيئته. فهناك قادة سياسيين يهتمون بأمور السياسة الخارجية وأخرون لا يهتمون كثيرا بالسياسة الخارجية .

يحصل صانع القرار في هذه المرحلة علة معلومات اولية من مصادر وقنوات جمع المعلومات المختلفة، وقد يدرك صانع القرار في هذه المرحلة الموقف ويقدره بصورة خاطئة، المهم انه بعد ادراك صانع القرار للموقف، واقتناعه بأنه يشكل تحديا لهدفه ينتقل إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة تعريف الموقف[1].

ثانياً: مرحلة تعريف الموقف:

يقصد بتعريف الموقف دراسة المشكلة وتحليلها من جميع أعادها وتحديد مدى تأثيرها على مصالح الدولة تتم هذه المرحلة عن طريق تفسير وتحليل المعلومات التي ترد عنها، وهنا تلعب الخصائص الشخصية دورا بارزا، حيث يتصور صانع القرار حلول وفق لإدراكاته الشخصية .[2]

ثالثاً: مرحلة تحديد البدائل واتخاذ القرار:

تعتبر هذه المرحلة ثالث أبرز واهم مراحل اتخاذ في مجال السياسية الخارجية فبعد إدراك الموقف وتقديره، وجمع أكبر قدر من المعلومات والمعطيات من مختلف الأجهزة والقنوات، يقوم صانع القرار بدراسة المشكلة أو الموقف الذي واجهه دراسة موضوعية، تأتي المرحلة الثالث وهي اختيار احد البدائل والمفاضلة فيما بينها.

---

[1] – مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] – مرجع سابق، ص 19 .

بعد تقدير الموقف تبدأ مرحلة احتيار البدائل المناسبة عن طريق النظر في البدائل المتاحة لصانع القرار وتسمى بالبدائل المنظورة، وتوجد هناك بدائل اخرى غير منظورة تتعلق اساسا بالغموض الذي يدور حول الموقف، بسبب نقص المعلومات، العوامل الشخصية للقائد التي تجعله يركز على بديل دون غيره، ضيق الوقت والمفاجئة التي تجعل من صانع القرار يتحرك وفق مجال محدود جدا.[1]

رابعاً تنفيذ القرار:

تعد هذه المرحلة عملية نقل القرار من حالته النظرية إلى حالته العملية، وبها يتم تحديد السلوك السياسي الخارجية لصانع القرار، ويتم تنفيذ القرار عن طريق وسائل عديدة منها الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية أو استخدام القوة العسكرية، أو الأدوات الدعائية .[2]

خامساً: التغذية الاسترجاعية

ويقصد بهذه المرحلة تدفق المعلومات لجهاز اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حول نتائج فعله الأول، بحيث تستعملها في ترشيد أفعاله اللاحقة، أي رد فعله اللاحق للفعل الأول، وقد يكون رد الفعل هذا ايجابيا، و قد يكون سلبيا. يكون ايجابيا عندما يكون تكرار للفعل الأصلي، ويكون سلبيا عندما يكون مختلفا على الأقل بشكل ما عن الفعل الأصلي، وهذا يرجع إلى درجة نجاح الفعل الأصلي في تحقيق أهداف الدولة .[3]

المطلب الثاني: اقتراب الدور

- **مفهوم الدور الوطني:**

يعود الظهور الأول لمفهوم الدور الى الدارسات السيسيولوجية التي اهتمت بدراسة سلوك الفرد وتفاعله مع وسطه الاجتماعي، و لقد قدمت دراسات **بارسونو** والذي حاول ان يقدم تعريفا للدور : ""**القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في**

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة** ،الكويت: جامعة الكويت، 1985 ص254

[2]– عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص19

[3]–نفس المكان.

مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة".[1]

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد اخذ بعدا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... **فالدور السياسي الخارجي** يرتبط بشكل اساسي بالسلوك السياسي الخارجي للدولة ويتعداه إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك بغية تحقيق أهداف سياستها الخارجية[2]، ألا انه يمكن النظر الى الدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي . من جهته يرى " دوران" ان الدور يشمل عدة اعتبارات فهو يتضمن العديد من مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة.

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات.[3]

- **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**

ينطلق اقتراب الدور في السياسة الخارجية من فرضية رئيسة مفادها أن صانع القرار الخارجي يتصور ان دولته ملزمة باتخاذ بعض القرارات التي تخولها من لعب دور ما على المستوى الاقليمي أو الدولي، فالدول تلعب ادوارا تخولها من اداء مهام متنوعة. حيث يعتبر هذا الافتراض المنطلق لاقتراب الدور في السياسة الخارجية، لقد اعطى **كال هلوستي** 1970 تصوراته للدور القومي في السياسة الخارجية، خاصة بعد نجاح هذا الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حيث اكد

[1]-Bruce Biddle. And Edwin Thomas**: role theory : concepts and research**, New York London, Sydney: willy and soons,1966 p-7 .

[2] Kal. J .Holsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy** . International Studies Quarterly 14, no.3, November1970, p.233-309

[3] –جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر: عبد الحليم الجلبي، ط. 1 (بيروت، الدار العربية للموسوعات) ،1999، ص 399.

هلوستي على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي .[1]

إن الافتراض القائل بان الدول تلعب ادوارا اقليمية ودولية مختلفة تمكنها من تحقيق اهداف سياستها الخارجية يقتضي بالضرورة وجود ادوار مختلفة يمكن حصر مجملها في التالي:

1- أدوار الشؤون الداخلية:

أ- **المستقل النشيط active independent** : يهتم حول الاستقلال الوطني national Independence من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الدول .

ب-**صانع التنمية المحلية** : حيث يفترض صانع السياسة الخارجية ان دولته لها وظيفة اساسية تتمثل في التنمية الداخلية والابتعاد عن الشؤون الدولية الا لما تفتضيه الحاجة.

ج-**حامي السيادة الوطنية national sovereignty protection**: يعتقد صانع القرار ان وظيفته الاسمى هي حماية السيادة وظمان سلامة دولته ووحدة ترابها، كما يفقد هذا الدور لدى الدول التي تعيش حالة الاستقرار وفقدان الإحساس بالأمن.[2]

2- أدوار الشؤون الخارجية (الأدوار الاقليمية) :

أ- **الحليف المخلص Faith Fullally** : يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

ب-**الزعيم أو القائد الإقليمي regional leader** : بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة .

ج- **المدافع الإقليمي** : يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

---

[1] - سفيان صخري، **اقتراب الدور في السياسة الخارجية**، ج1 ، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2774، مارس 2007، ص 8.

[2] -Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies**: France and Germany Compared , (Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) p.5-6

د- قائد التكامل الإقليمي : يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

هـ- نموذج الهيمنة الإقليميةRegional hegemon : ينسب هذا النموذج الى دفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله : [1]

- **المهيمن الإقليمي:** تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.
- **المتطلع إلى الهيمنة :** في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.
- **المهيمن المحتمل:** وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي ..
- **المساوم:** وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة ، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني...
- **الموازن:** يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.

[1]-- عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة .باتنة، 2007 ص ص 37. 40

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الازمة السورية

تمهيد:

قسم هذا الفصل الى جزئيين رئيسين، الاول خصص لسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية، اهدافها واهم الفاعلين فيها وذلك بغرض تسهيل عملية تحليل قرارات السياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا فكان بمثابة التقديم للجزء الثاني الذي تناول العاقات الامريكية السورية ، يعالج الفصل الثاني الاهمية الجيوستراتيجية لسوريا باعتبارها مركز اهتمام دولي، كما تناولنا فيه الازمة السورية اسبابها واهم الفاعلين فيها وكيفية التحول من الازمة الداخلية الى الدولية تتصارع فيها قوى اجنبية متنوعة لغسة فرض هيمنتها وتحقيق مصالحها وخاصة امريكا

المبحث الاول: مظاهر القوة الأمريكية

يحدد جدول أعمال وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية الاهداف الرسمية المعلنة للسياسة الخارجية لأمريكا : "بخلق عالم أكثر أمناً وديمقراطية ورخاءً لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي"، كما توظف الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة متنوعة من الوسائل والإمكانيات بغية تحقيق هذه الاهداف المعلنة وغيرها من الاهداف الاخرى الغير معلنة .

بالإضافة لكونها القوة العسكرية الاولى في العالم فان الاقتصاد الامريكي المقدر ب 17 ترليون دولار سنة 2016 يمنح لها مزايا متنوعة تجعل منها المؤثر الرئيسي في العلاقات الدولية في عصرنا الحالي.

مظاهر القوة الأمريكية

- **تاريخيا**

يرجع المختصون في الشأن الامريكي أولى مراحل بروز القوة الأمريكية الى انصف الثاني من القرن التاسع عشرة أي بين الفترة الممتدة من 1873 إلى 1913 حيث حقق الاقتصاد الامريكي نموا بلغ 5 بالمئة، كما سمحت هذه الزيادة بتنوع الاستثمارات الخارجية وشجعت الشركات الامريكية في العمل في قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة، يحدد" **أرنست ماي**" سنة 1898 كأول تاريخ ظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية كبرى.[1]

شجعت عقيدة "**مونرو**" والمعروفة بعبارة "**أمريكا للأمريكيين**" على عزلة الولايات المتحدة عن العالم الخارجي حيث كانت ترفض اية تدخل خارج حدودها على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن الداخلي على حساب الدخول في صراعات وحروب ...ففي اتفاق تفاوضي مع إنجلترا حول تسوية الخلافات المرتبطة بحرب الاستقلال اكدت واشنطن سنة 1796 على "ضرورة توسيع العلاقات التجارية الخارجية مع الأوربيين وعلى ان يكون لها معهم اقل قدر ممكن من العلاقات السياسية."[2]

[1] السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتنية ص 36

[2] مكسم لوفابف، **السياسة الخارجية الامريكية**بيروت : دار عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، ،2006، ص 14

- **اقتصاديا**

يعتبر الاقتصاد الامريكي اول اقتصاد في العالم، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. فالولايات المتحدة تعد الدولة الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، والذي وصل الى حوالي 17 ترليون دولار في عام 2015، كما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي سنة 2015 نسبة 3 % .[1] علما أن (12%) فقط من سكان الولايات المتحدة الامريكية هم من تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى حوالي 20% بحلول عام 2025، مما يعني ان الزيادة في عدد السكان الاصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي.[2]

شكل رقم (05) الولايات المتحدة - الناتج المحلي الإجمالي الفترة 2015/2006.

Source : http://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp

[1] الولايات المتحدة - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي، نقلا عن الموقع ، http://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp-growth-annual بتاريخ. 2016/08/02

[2] سليم كاظم علي، **مقومات القوة الامريكية وأثرها على النظام الدولي**، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والاربعون ،ص 156

- **عسكريا**

حسب أخر إحصائيات لموقع **Global Fire Power** العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وترتيب الدول من حيث قوتها العسكرية وذلك للعام الحالي 2016، تأتي الولايات المتحدة الامريكية كأول قوة عسكرية عالمية اذ يبلغ عدد المجندون في قواتها المسلحة (1,400,000) مليون جندي موزعون على مختلف الصنوف العسكرية .[1]

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 15 الف رأس نووي، فهي بذلك تحتل ايضا المرتبة الاولى على المستوى العالمي، كما قدر عدد الغواصات الأمريكية النووية حوالي 500 غواصة، فضلا على امتلاكها حوالي500 قاذفة استراتيجية بعيدة المدى. اما من حيث الانفاق العسكري تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاعلى انفاقا في العالم، قد بلغت ميزانية الدفاع لسنة 2016 حوالي 581,000,000,000$ دولار امريكي .[2]

جدول رقم (01) : الصفوف القتالية الامريكية (البرية، البحرية، الجوية)

الصنف القتالي	النوع	العدد
الجيش	–	١،٤٨٣،٨٠٠
القوات البرية	دبابات	(١٧) الف
	عربات مدرعة	(٣٨) الف
	مدافع	(٧٥) الف
القوات البحرية	حاملة طائرات	١٦
	قوات استراتيجية	٤٠٠
	غواصات ذرية هجومية	١٠٠
القوات الجوية	طائرات قاذفة مقاتلة	٦٠٠٠
	طائرات قاذفة استراتيجية	٣٠٠
	طائرات عمودية	(١١) الف
القوات الاستراتيجية النووية	القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى	٥٠٠

المصدر: سليم كاظم علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها على النظام الدولي، دراسات دولية، ص161

[1]- United States of America, Military Strength, on : http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=united-states-of-america

[2] **-Loc , Cit**

- **سياسيا**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين اقدم واعرق الديمقراطيات في العالم، تشهد استقرار سياسي دائم، كما تعمل وفق مبدأ الفصل بين السلطات ودولة المؤسسات، طبيعة نظامها السياسي رئاسي يلعب فيه الرئيس دورا كبيرا في العملية السياسية وخاصة في عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، كما تتوفر على انشط الأنظمة الحزبية واعقد الانظمة الانتخابية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى نشر القيم الليبرالية والديمقراطية عبر العالم، ويعترف الكثير من السياسيين الأمريكيين بالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية حتى وإن اقتضى الأمر بفرضها بالقوة وهو ما اثاره مؤخرا المرشح الجمهوري لرئاسيات" **دونالد ترامبت**" سنة 2016 اثناء حملته الانتخابية .

توظف الولايات المتحدة الأمريكية كافة امكانياتها من أجل نشر قيمها وسياساتها، وتتمز الثقافة الأمريكية بالبعد العالمي، وهو الأمر الذي تشجعه قيم العولمة وهذا ما سعد على تطوير قوتها الناعمة **Soft Power** وفي هذا الأمر يقول **Hubert Vedrine** :" **إن الولايات المتحدة اليوم تمتد من الاقتصاد و العولمة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتفتن حتى اعداء الولايات المتحدة بجاذبية اسرة**"[1].

المطلب الثاني: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

1-الجهاز التنفيذي:

تمنح الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي للرئيس the head صلاحيات ونفوذ كبيرين في مجال السياسة الخارجية، حيث يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمشرف على أمور السياسة الخارجية حيث جاءت الفقرة كالتالي: " **الرئيس هو القائد الأعلى للقوات الجيش وبحرية الولايات المتحدة .... تمنح له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ أن يعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين.... كما له الحق في تعين السفراء ووزراء مفوضين وقناصل.**"[2]

[1] السياسة تجاه اللنية ص 37

[2]- **the constitution of the united states, Article 02, section 02, p5**

قد منحت هذه المادة من الدستور الأمريكي للرئيس الصلاحيات الكاملة في أمور السياسة الخارجية، وبالرغم من ان نفس المادة نصت على ان يصاحب الرئيس مجلس الشيوخ في أمور السياسة الخارجية إلا انه لطالما كانت هناك جدلية كبيرة حول من يقرر في السياسة الخارجية، خاصة في ظل الأزمات الدولية.

يقع الرئيس في قمة الهرم في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، من المنظورين القانوني والسياسي...كما يتشارك معه أربعة اجهزة اساسية، الاولى الرئيس الذي يساعده داخل البيت الأبيض حوالي عشرة الأف مستشار، وزارة الخارجية وهي الجناح التنفيذي، مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الإستراتيجي.[1]

- **كتابة الدولة US DEPARTEMENT OF STATE**

يحتوي الجهاز التنفيذي ايضا على هيئة مركزية رسمية تعتبر كمركز رئيسي للمعلومات والوظائف البيروقراطية المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة الأمريكية بالخارج تتمثل في وزارة الخارجية Us Departement Of State ، يرأسها كاتب دولة مكلف من قبل الرئيس بأمور السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها، يساعده أزيد من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة بميزانية تبلغ سنويا 8.1 مليار دولار.[2]

توكل الى كتابة الدولة للسياسة الخارجية المهام التالية:

أ- ضمان تمثيل الدولة في الخارج من خلال موظفي ودبلوماسي الوزارة.

ب- جمع المعلومات حول مواقف الدول وإبلاغها لصاع القرار الأمريكي.

ج- تأطير المفوضات ومباشرتها مع ممثلي ومفوضي الدول الأخرى.

د- مراقبة السياسات التي من شأنها أن توثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

هـ- تقديم الخيارات السياسة والتوجهات العامة للسياسة الخارجية ويكلف وزير الخارجية ومستشاريه بهذه المهمة .

[1]- هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، ، 2008 ص 4

[2] تجاه امريما الاتنية 40

تتشكل وزارة الخارجية الامريكية من هيكل يحتوي على خمسة مستويات:[1]

- كاتب الدولة (وزير الخارجية) المسؤول الاول عن الأمور الدبلوماسية مستشار الرئيس في الشؤن الخارجية .
- نائب كاتب الدولة: ويكلف بالأمور الإدارية للوزارة.
- الأمناء العامون وهم ستة 6 متوزعون على مختلف المجالات .
- الكتاب المساعدون: يتوزعون حول الدوائر الإقليمية: امريكا، اوروبا، اسيا، افريقيا، الشرق الأوسط ... الخ.
- الدبلوماسيون والقناصلة: وهم مسؤولون عن اكثر من 250 مهمة دبلوماسية للولايات المتحدة في الخارج.

2-الجهاز التشريعي

يتضح لنا الأمر جليا عد مراجعة الدستور الأمريكي، أنه قد منحت للكونغرس الأمريكي صلاحيات لا متناهية في عملية إصدار القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الداخلية إلا ان القرار في السياسة الخارجية لطالما كان محل جدال واسع وخلاف بين الرئيس من جهة والكونغرس من جهة ثانية .

لعب مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) دورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلا انه كانت تنقصه الايات فعالة لانتزاع السيطرة من البيت الابيض . حيث يرجع المهتمون بالشأن الأمريكي هذا العجز ‘لى الأسباب التالية :[2]

- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع.
- امتلاك السلطة التنفيذية للموارد والمال من اجل توظيف إطارات في الشؤون الخارجية.
- تمسك السلطة التنفيذية باليات السياسة الخارجية وعدم التشاور مع الكونغرس .

[1] عبد السلام قريقة، مرجع سابق، ص ص، 65 ، 66.

[2]- ياسين العيثاوي و انس صبحي، **صنع القرار الأمريكي**، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، ص 304

يمارس الكونغرس الأمريكي من جهة أخرى ضغوطات كبيرة على السلطة التنفيذية بغية تحقيق أهدافه، ففي تعامله مع أمن اسرائيل والمساعدات الخارجية الامريكية لها، حيث يعتبر أمن اسرائيل أولوية كبيرة بالنسبة لمجلس الشيوخ الأمريكي، ففي عام 1996 ذهب الكونغرس الى حد المصادقة على تشريع ضد رغبة الرئيس بتحويل السفارة الأمريكية الى القدس . [1]

يتضح لنا انه لطالما كان للكونغرس الأمريكي دورا هاما ومحوريا في امور السياسة الخارجية، فبالرغم من منطق الفصل الجامد بين السلطات المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا انه من الصعوبة بمكان تحديت دور الكونغرس بشكل واضح في الساسة الخارجية الامريكية في ظل نظام رئاسي تحوز السلطة التنفيذية فيه على كافة الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية.

3-الجماعات الضاغطة :

نال دور الجماعات الضاغطة Pressure Groups في السياسة الخارجية اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمختصين في هذا المجال، ولأن دور بعض هذه الجماعات في السياسة الخارجية برز بشكل كبير في بعض قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، لما تمارسه هذه المجموعات من تأثير على صانع القرار الأمريكي.

يعرف " **فاينر** " جماعات الضغط بأنها : " كل الجماعات أو الاتحادات التي تسعى إلى التأثير في السياسة العامة للدولة، فيما تحجم عن تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم"، ويعرفها " **ديفيد ترومان** "**بأنها : " جماعة ذات توجه مشترك تتقدم بمطالبة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى داخل المجتمع**". [2]

[1]- نفس المرجع 305

[2]- محمود شرقي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق 1990-2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسة عير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 59،60.

إن توحد مجموعة من الأفراد واجتماعهم نتيجة توافق مصالحهم وأهدافهم، من أجل ممارسة التأثير في صانع القرار هو ما يصطلح عليه جماعات الضغط، هذا ويعتبر اللوبي الصهيوني الجماعة الأكثر تأثيرا في امور السياسة الخارجية الأمريكية.

اللوبي الصهيوني:

يعرف "**جيمس برايس** " اللوبي بقوله : "اللوبي هو حمل البرلمان على التصويت مع أو ضد مشروع ما."[1] يمارس اللوبي الصهيوني دورا كبيرا منذ خمسينيات القرن الماضي التأثير على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث يمتلك أكثر من ثلاثة الاف لجنة مسجلة بموجب القانون الاتحادي، وعلى علاقة بمجموعات ضاغطة، منها أربع وخمسون لجنة تركز على تايد إسرائيل وقد تمكن اللوبي الصهيوني وهذه الجماعات من تحقيق نجاحين رئيسان :[2]

الأول سياسي: إذ اصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة في أغلب الوقت لإسرائيل.

الثاني اقتصادي: استفادة اسرائيل من مساعدات سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليار دولار .

الجدول رقم 02 اليهود في مجال السياسة الخارجية ادارة الرئيس بوش الأبن .

ريتشارد هاس	مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية
ماك غروسمان	وكيل وزارة الخارجية
جونسوا بولتن	مدير السياسات في مكتب الرئيس
ستيف غولد سميث	أحد مستشاري الرئيس

[1]- نفس المكان .

[2]-شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001**،منشورات الهيئة العامة السورية وزارة الثقافة، دمشق2009، ص07.

بوني كوهين	نائب وزير الخارجية
ليمكولين بلومفيلد	مساعد وزير الخارجية
روث ديفز	مدير معهد الخدمة لتدريب السفراء
هنري كسنجر	مستشار
روبرت ساتلوف	مستشار

الجدول من إنجاز الطلب عن: شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001، ص –07

4–وزارة الدفاع:

تم إنشاء وزارة الدفاع الامريكية بصورتها الحالية البنتاغون بموجب تعديلات قانون الامن الوطني the national Security laws سنة 1949 والتي اوكلت لها مهمة توفير احتياجات القوات المسلحة وقيام الرئيس والكونغرس بتخصيص الموارد المالية الضرورية لعملها، هذا ولقد منح القانون 1960 وزير الدفاع مسؤولية حق إدارة والسلطة على هذه الوزارة، فيما احتفظ الرئيس بحق رئاسة القوات المسلحة، كما تقع مسؤولية ضمان الأمن الداخلي وتحقيق طموحات الولايات المتحدة الأمريكية خارج مجالها الجغرافي على عاتق هذه الوزارة، كما ان الميزانية السنوية العالية المخصصة لهذه الوزارة تمنح لها دورا بارزا في مراكز القرار الخارجي، ومنه فإن المؤسسة العسكرية تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية .[1]

5–مراكز الفكر والراي

لقد تم انشاء مؤسسات الفكر والراي من اجل انتاج بحوث مستقلة متصلة بالسياسة الأمريكية، وهي تعتبر بمثابة صلة الوصل بين الجامعات والمراكز العلمية ومراكز البحوث والسياسة والسياسيين .

[1]- مرجع سابق، ص 66.

يقول **ريتشارد هاس** مدير سابق لقسم السياسة والتخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية حول دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية: **" ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في اعادة صوغ المفاهيم التقليدية وفي صنع مسار جديد للقضايا الاستراتيجية الاساسية "**

وعن دورها في السياسة الخارجية يرى انها تولد تفكيرا جديدا لدى صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وتوفر الخبراء للعمل في الحكومة وتكونهم تكويا يسمح لهم التماسي مع متطلبات السياسة الأمريكية، كما تؤمن هذه المراكز لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية حيزا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المتاحة، كما تعمل على تثقيف المواطنين الأمريكيين عبر العالم، توفر امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين. تعود الجذور الأولى لأنشاء اولى هذه المؤسسات الى معهد البحث الحكومي سنة 1916، **مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي** 1910 وهو اولى مركز مخصص فقط لأبحاث السياسة الخارجية.[1]

6- الرأي العام .

يعتبر الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية احد اهم اليات جس النبض، حيث تتكون فكرة لدى صانع القرار حول ما تفضله الجماهير فعادة فيلجأ صانع القرار الى عملية سبر الآراء عبر اجهزته المختلفة، قبيل عملية اتخاذ القرارات خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة مع الشعب .

ازداد الاهتمام بالرأي العام بشكل اكبر خاصة اثناء الحرب الباردة، كما ان توجهات الجماهر في السياسة الخارجية وتأثيرها على عملية صناعة واتخاذ القرار تكاد تكون محدودة نسبيا، ففي الحملات الانتخابية تذهب اهتمامات الشعوب الى قضايا السياسة الداخلية: التعليم، الصحة، والعمل ...الخ، على عكس ما عليه الحال في السياسة الخارجية حيث يستطيع الرجل السياسي على تطوير الراي العام وتوجيهه لصالحه خاصة في ظل وجود طبقة مسيطرة ضعيفة وغير مقنعة .[2]

[1]- ريتشارد هاس، **مؤسسات الفكر والرأي في الساسة الخارجية**، مجلة تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002.
[2]- قريقة، مرجع سابق، ص 75.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية قائمة على الشرعية الشعبية والمداولة على السلطة، وهوا حد اهم خصائصها الداخلية فإن الامتثال لتوجهات الراي العام تكون جد كبيرة مقارنة مع بقية الانظمة، فنظام الحكم القائم على الشرعية الشعبية لا بد عليه الامتثال في الكير من الاحيان لصوت الشعب الامريكي، كما أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل بالمحطات التي تبرز درجة تأثر السياسة الخارجية بالرأي العام، كالحرب على الفيتنام، فضيحة وترغيت، واعلان الانفراج نع الاتحاد السوفياتي.[1]

لقد لعب الدور العام الأمريكي دورا كبير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من خلال القرارات التي اتخذتها ادارة الرئيس بوش الابن آنذاك، كالحرب على الإرهاب، والحروب الاستباقية والوقائية، بغية احتواء ذعر الجماهير بعد تلك الأحداث، وقد اعلنت مصادر استطلاع الرأي، ان نسبة الاهتمام بالشؤن الخارجية من قبل الجماهير وصلت حدود **41%** سنة 2001 حيث لم تتعدى **7%** سنة 1998، كما أنه من الصعب ايجاد تجانس تام بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع وهو ما يميز الرأي العام الامريكي الذي يتشكل من طبقات اجتماعية أهمها [2] :

أ- النخبة: وتتكون من جماعة السياسيين والاعلامين، الجامعيين ومن لهم اهتمام بالسياسية الخارجية.

ب-الجماعات الدينية: المدافعون عن المبادئ، المعتقدات.

ج- الجماعات المهنية: النقابات والمؤسسات الاقتصادية والعمال .

د- جماعات المرأة: والتي تعرف نشاط بارز على الساحة السياسية والتي تهتم بالقضايا الدولية.

[1] -Charles phillipe david,(et autes), la politique etrengere des etat unis, presses de sciences politique, paris, 2003, p8287

[2]- نفس المرجع، ص 76.

المبحث الثاني: دوافع الاهتمام الامريكي بسوريا

لطالما شكلت سوريا مركز اهتمام عالمي، فكونها اقدم عواصم العالم جعلها محل تنافس استراتيجي كبير بين الشرق والغرب. الا ان الاهتمام الامريكي بسوريا ينبثق اساسا من الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط والتي تقتضي على صانع القرار الامريكي الاهتمام بتعظيم المصلحة الامريكية بالسيطرة على النفط، والحفاظ على امن اسرائيل.

المطلب الاول : الدافع الجيوستراتيجي

نبذة جغرافية عن سوريا

تبلغ مساحة سوريا 180.185 كم2. وتقسم إداريا إلى محافظات: دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وإدلب والحسكة ودير الزور والرقة ودرعا والسويداء والقنيطرة. ويبلغ طول شواطئها على البحر المتوسط 183 كم، وهي بوابة سوريا إلى الغرب. إن موقع سوريا الجغرافي وتباين مناخها جعلها تمتاز بتنوع نباتي وحيواني، فهناك نحو 3500 نوع من النباتات، كما تعيش فيها أجناس حيوانية مختلفة، أرانب برية وضباع وصقور ونسور وغزلان وذئاب ودببة وخنازير برية، كما يحدها كل من العراق، الاردن، لبنان و تركيا.[1]

[1]- سوريا الجغرافيا والتاريخ، موقع الجزيرة عبر الرابط: بتاريخ: 2016/07/07
file:///C:/Users/N%20G%20C/Desktop/final/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE.htm

استندت الولايات المتحدة الامريكية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتحديدا سوريا، على أهمية العوامل الجغرافية السياسة والاستراتيجية والاقتصادية حسبما تفترضه **نظرية سبيكمان** . حيث يعتبر العامل الجيوستراتيجي كأحد ابرر دوافع الاهتمام المتزايد بسوريا فالسياسة الخارجية الأمريكية تهتم كثير بدور هذه العوامل .

يؤكد" **برجينسكي**"– وزير سابق للخارجية الأمريكية ومستشار بوزارة الخارجية – وهو المنظر للسياسة الخارجية الأمريكية على أهمية الجغرافية في قوله :"**إن الجغرافية السياسية ما تزال ذات أهمية حيوية في الشؤون الدولية... فقد كانت السيطرة على أراضي الغير طيلة غالبية تاريخ العلقات الدولية هي جوهر النزاعات السياسية... وأن الإمبراطوريات قد بنيت... بالاستيلاء الحذر على ممتلكات جغرافية مهمة وحيوية مثل جبل طارق وقناة السويس أو سنغافورة التي أصبحت صمامات. أساسية أو مسامير في دولب نظام السيطرة الإمبراطورية**".[1]

وعليه تتميز منطقة الشرق الاوسط بما فيها سوريا بخصائص جيوستراتيجية عديده من اهمها[2]:

- تعتبر منطقة الشرق الاوسط اقليم جغرافي يتوسط دارة القارات الثلاثة اسيا وافريقيا واوربا .
- تشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار و المحيطات هي: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الاحمر، الخليج العربي و المحيط الهندي.
- تتميز المنطقة بالاتساع و العمق و من ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أ وقات الحرب، و لها مقدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية.
- تتميز هذه المنطقة بوفرة و تعدد المصادر الطبيعية و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة هذا فضلا عن تنوع المناخ الذي يتميز بالاعتدال في أغلبه.

الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيوسياسي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به **الفريد ماهان** و الذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط، و المقصود بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي–السياسي الأمريكي أنه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم 2 موزعة كما يلي: الوطن العربي 13.923 مليون كلم 2، الدول الآسيوية:

[1] - نديم مسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد أحداث 11 أيلول 2001**،مذكرة ماجيستير ، جامعة دمشق، 2007، ص 34

[2]-مرجع سابق الذكر، ص35.

أفغانستان: 652.090 كلم 2، ايران 162.190 كلم 2، تركيا: 775.000 كلم 2، قبرص 9251 كلم 2، باكستان 796.100 كلم 3.2.

يشكل الشرق الأوسط بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وإن تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل و الخليج النفطي و تختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية.

تعد الجغرافيا السياسية لسوريا ساحة تلاقي أمم، إما للحرب أو للتجارة، ومنطقةً يسعى إلى تعزيز نفوذه فيها كل القوى الأجنبية، من الولايات المتحدة إلى هونغ كونغ .. في قراءة ما كتب **رايموند هينبوش** عن أثر الموقع الجيوسياسي السوري في ظل الانتفاضة، سنلحظ بروز رأيين هيمنا على طاولة النقاش المفتوحة الآن، الأول: يتحدث عن أهمية أخذ هذا العامل بعين الاعتبار ليخلص إلى نتيجة مفادها بقاء النظام السوري، وبالتالي فهو ينطلق من إيديولوجية مسبقة تصبّ في خدمة هذا الهدف، وهذا ما يعمل عليه النظام السوري فعلياً لتوظيف الأمر في خدمة بقائه. والثاني ينطلق من أهمية الموقع هذا ليخلص إلى نتيجة تقول بأنه لا يمكن إسقاط النظام السوري دون استجلاب التدخل الخارجي، أي الانتقال من محور الممانعة إلى محور «الشرق الأوسط الجديد».[1]

المطلب الثاني : الدافع الاقتصادي

منذ تاريخ اكتشاف اول بئر للنفط في الشرق الاوسط او ما يطلق عليه الامريكان الذهب الاسود the black gold عام 1907، حتى سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى الاهتمام بهذه المنطقة باعتبارها أرضية اقتصادية تسعى فيها إلى تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية برزت أثناء عزلتها، وأثناء الحرب العالمية الأولى بإرسالها بعثات تنقيب واستكشاف عن أماكن تواجد النفط، والعمل على تأسيس شركات استثمار أمريكية تسعى فيه للحصول على امتيازات أوسع في تنمية مشاريع نفطية تمكنها من زيادة تدفق النفط حتى تؤمن بذلك أكبر احتياطي نفطي عالمي يساعدها على النهوض باقتصادها ليكون في وجه المنافسة مع القوى الكبرى آنذاك.

[1] - محمد ديبو، **سوريا بين الموقع الجيوسياسي والتوظيف الإيديولوجي**، جريدة الاخبار الكويتية، العدد 1934 الاثنين 18 شباط2013.

لم تواجه أمريكا أي صعوبات في الحصول على النفط العربي دون التفكير في السيطرة عليه بطرق مباشرة حتى عام 1973 ، عندما تمكنت الدول العربية لأول مرة من استخدامه كورقة ضغط سياسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، هذا التصرف لعب دورا محوريا في إعادة رؤية أمريكا للمنطقة، حين وجدت أن القضية العربية مع إسرائيل قد تتعقد مما ينجم عنه خطر على مصالحها النفطية ولاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي قررت أن لا تدع ذلك يحدث حتى لو اضطرت إلى احتلل منابع النفط[1].

تولد ايمان لدى صانع القرار الامريكي بضرورة احتلال منابع النفط عبر العالم وخاصة في منطقة الشرق الاوسط، فقامت الادارة الامريكية بوضع خطط واستراتيجية متنوعة تمثلت في تدخلها اثناء حرب الخليج الاولى بإنزال قواعدها العسكرية لتنتشر في جميع أرجاء الخليج العربي، والعمل على تفتيت النظام الإقليمي العربي والحيلولة دون تماسكه من خلل دورها الذي تلعبه بمحاولة إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي عندما قامت بأول مبادرة للتوصل إلى اتفاقية سلم منفرد مع مصر عرفت **بكامب دايفيد** 1978 ، مما أسهم في تراجع المكانة التي كانت تلعبها مصر في النظام العربي، وعندما أركنت إلى تراجع عدوها الدول الذي كانت تتعاون وتتحالف معه بعض الأنظمة العربية، جاءت أحداث سبتمبر لتقدم لأمريكا 32 المبرر والغطاء السياسي الضروري تحت شعار مكافحة الرهاب والدول الداعمة له.[2]

الجدير ذكره أن المنطقة العربية موجود في معظمها حقول نفطية تكفي العالم لمئة سنة، فحوالي 28 بالمئة من احتياط العالم موجود في السعودية و 18 % في العراق، وتشير بعض الدراسات إلى أن سوريا إحدى المناطق الموجود فيها النفط، حيث كُشف عن أعمال التنقيب عن النفط فيها منذ الثلاثينيات، وتؤكد أعمال التنقيب أن هناك مجموعة كبيرة من الحقول النفطية المكتشفة والمنتجة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى مثل بانياس وطرطوس، بينما معدل إنتاجها النفطي ضئيل جدا ول يقارن بباقي الدول المنتجة للنفط، حيث إن المنتج الضئيل معرض للنفاد حسب تقارير الخبراء عام 2010، لكن هناك أملً بالاستعاضة عنه بالغاز الذي يتوفر بكثرة، ما يقلل من نسبة الاهتمام الأمريكي بالنفط السوري. لكن ما يشكل الاهتمام الأمريكي الزائد للدور النفطي هو محاولة حصول سوريا على النفط عبر أنابيبها

[1] John, rourke .**2000.american foreign policy-taking sides** .university of connectiut.p20-40
[2] Opcit ,

وخطوطها بين العراق وإيران وتركيا، فهي ممر عبور وتصدير للنفط بين الأقاليم أكثر مما هي دولة منتجة للنفط.[1]

[1]- - نديم مسيس، مرجع سابق، ص35.

الفصل الثالث :

الموقف الامريكي من الازمة السورية

2011-2015

تمهيد:

يعتبر الفصل الثالث من الدراسة بمثابة صلب الموضوع حيث يتناول بالتحليل والوصف طبيعة الموقف الامريكي من الازمة السورية حقيقته واهدافه الفعلية، حيث تم طرح سؤال رئيس كان كالتالي: هل كان اهتمام امريكا بسوريا نظرا لموقع سوريا ومحيطها الجيوستراتيجي كنقطة التقاء ثلاث قارات وعقدة طرق برية وبحرية وجوية تربط العالم؟ فالفصل يتناول محددات الموقف الامريكي من الازمة السورية كما يسلط الضوء على مبدا اوباما في السياسة الخارجية ويعرج الى مختلف المواقف الدولية من الازمة السورية .

المبحث الاول: نشأة وتطور الازمة السورية

يمر العالم العربي اليوم بموجة نحو التغيير، بحيث تعد سوريا إحدى الدول التي تأثرت بالأوضاع التي مرت بها الدول العربية و التي عاشت موجات من التغيير الحادة بين قوات المعارضة والنظام السياسي ، وسوريا مثلها مثل بقية هذه الدول العربية، ويدخل ضمن هذا الإطار مجموعة من الأطراف الدولية التي لها قوة تأثير حادة وتتأثّر في نفس الوقت نظرا للأهمية الجيواستراتيجية و والجيوسياسية لسوريا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول : الأسباب الداخلية والخارجية لنشوب الازمة السورية2011-2015:

نبذة عن بداية الازمة:

مع بداية عام 2011، ألهمت ما اصطلح عليه "الثورة العربية " شعوب مصر واليمن والسعودية والبحرين ودولاً شرق أوسطية أخرى للقيام بحركات احتجاجات مشابهة. و مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ خاصة بين الشباب، كان الفاسبوك وجميع أنواع شبكات التواصل الاجتماعي ممنوعة في سوريا أما الرئيس الأسد فكان يعيش في بيئة منعزلة سياسياً توصّل فيها إلى قناعة مطلقة بأن بلاده منيعة على ثورات الربيع العربي. لكن حدثت واحدة من الحالات النادرة التي ثبت فيها خطأ فرضيات قائد الدولة بسرعة كبيرة حيث سرعان ما خرجت الأحداث في دمشق وريفها عن السيطرة .[1]

ففي آذار 2011 ، بدأت التظاهرات المناهضة للحكومة في مدينة درعا الجنوبية. وكانت الشرطة قد اعتقلت عدداً من أطفال المدارس الذين يبلغوا سن المراهقة بعد لكتابتهم عبارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة. وكما كانت العادة في الماضي، تعرض هؤلاء الأطفال للضرب والتعذيب من قبل الشرطة. لكن ردة فعل أهالي درعا هذه المرة كانت غاضبة وعلنية؛ إذ نهض أكثر من 600 متظاهر في وجه رئيس الأمن السياسي في المدينة مطالبين بإطلاق سراح أبنائهم، فهاجمتهم قوات الأمن مما أدى إلى مقتل اثنين منهم [107] . تقع درعا جنوب سوريا قرب الحدود الأردنية حيث يظل تأثير العشائر المحلية قوياً، وقد هاجر بعض أهالي المنطقة إلى دول الخليج الغنية حيث ازدهرت أحوالهم. لم يتقب

[1] ريز ارليخ، **داخل سورية قصة الحرب الاهلية** ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، الطبعة الاولى 2015، ص81

لأهالي درعا الطرائق القديمة، وانتشرت أخبار الوحشية التي عومل بها المتظاهرون عبر الرسائل النصية، وأصبح لدى سوريا محمد البوعزيزي الخاص بها، وتحولت درعا إلى "سيدي بوزيد" سوريا.[1]

خارطة توضح مناطق الاحتجاجات في سوريا وعدد الضحايا

أولا: الأسباب الداخلية لنشوب الأزمة السورية :

أ: الوضع الاقتصادي والسياسي :

1- اقتصاديًا:

تحول الاقتصاد السوري خلال الأعوام العشرة الماضية من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي يغلب عليه طابع ريعي، أدى إلى انخفاض قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28 % وتدني حصة القوى العاملة (16مليون سوري) إلى 24 % فقط من الدخل الوطني، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وٍ ارتفاع أسعارها، وفساد الجهاز الإداري، كما ارتفعت معدلات البطالة التي قدرت بما يتجاوز37%.[2]

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي السريع الذي انتهجه الرئيس بشار الأسد خاصة في عام 2005 إلى توسع نفوذ الشبكات العامة/الخاصة (الطبقة النخبوية)، والتي كبرت امتيازاتها وسيطرت على معظم الفرص الاستثمارية المتاحة لكون الدور الأساسي للدولة كوصي على الموارد والمال العام لم يتغير فأغلب الفرص التي انتهجها الانفتاح الاقتصادي هي فرص تتضمن استثناءات لاحتكار الدولة للمورد العام ، وهذه الاستثناءات لم تمنح بطريقة شفافة وعادلة[3].

و يؤكد الكاتب **ميشيل خوس دوفسكي** في مقاله المعنون "**سوريا: من يقف وراء حركة الاحتجاج**" أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين:

أ–ارتفاع مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.

ب– تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية.

[1]- مرجع سابق الذكر، ص 82.
[2] - مرجع سابق الذكر، -ص112
[3]- نفس المكان

ويرجع **الأستاذ ميشيل** هذين السببين إلى قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام 2006 وهو ما فرض على سوريا القيام بانتهاج سياسات اقتصادية تقشفية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية والتجارية، وهو ما اثر بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع كسكان الأرياف والذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة جفاف قاسية أثرت على مستوى معيشة الأف مما جعلهم يهجرون نحو المدن ما وهو ما ادى الى ارتفاع نسب الفقر والبطالة وانتشار الحقد الجماهيري والشعور بالغبن.[1]
(انظر الشكل رقم الذي يوضح ارتفاع نسب البطالة).

عانت الكثير من الاسر السورية من تراجع في إنفاقها في السنوات الأخيرة خاصة بين 2004 و2009 لعدة أسباب منها: الارتفاع الكبير في الأسعار وتآكل للقوة الشرائية إضافة إلى ذلك أظهرت المسوح التي قام بها المركز السوري لبحوث السياسات، أن هذا التناقض يعكس التنمية اللامتوازنة بين المحافظات السورية.[2]

الشكل رقم: معدلات البطالة في سوريا خلال الفترة الممتدة بين 2000 -2011

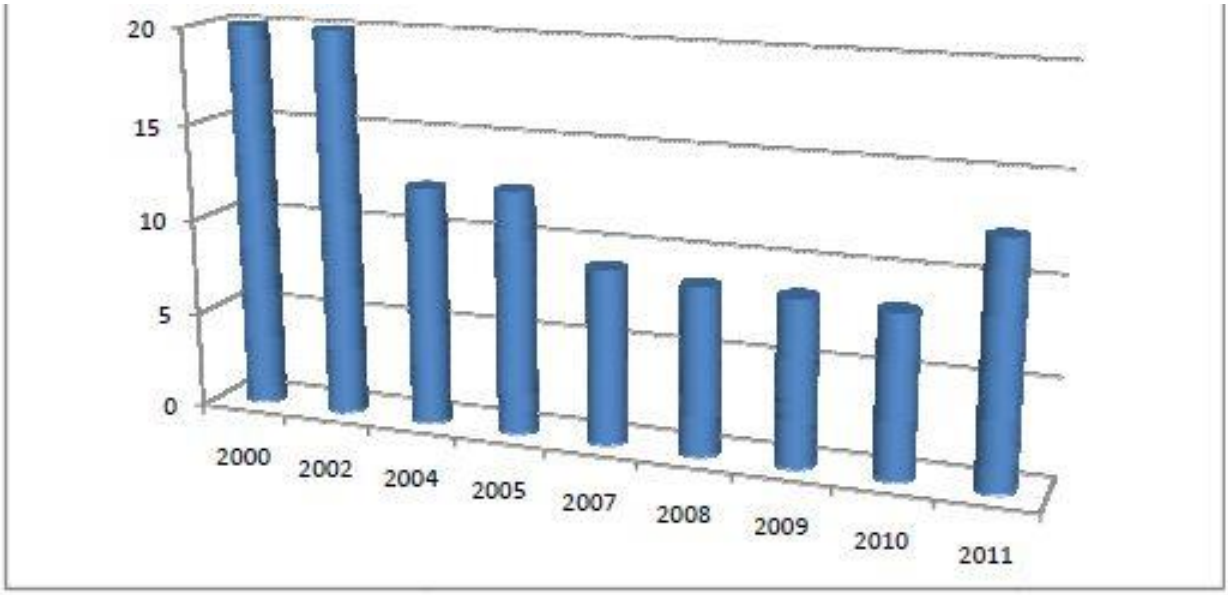

المصدر: www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690

[1]- جاك جوزيف أوسي ، **قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للازمة في سوريا**، مجلة الحوار المتمدن، متحصل عليه من الموقع التالي:
http:// www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690 عتاريخ الدخول :2016/07/20
[2] - نصر ربيع واخرون، **الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية** (دمشق: المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة، 2013)، ص 28.

يمكن تلخيص أهم المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة قبل اندلاع الأحداث في سوريا فيما يلي[1]:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي و اعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط و هنا بدأ التحدي الأكبر بعد انخفاض احتياطي النفط السوري و إنتاجه و بالتالي عوائده ،و هو ما سبب ضغوطات كبيرة على أوضاع المالية العامة.
- ارتفاع مستويات البطالة من 200 الى 250 ألف داخل جديد إلى سوق العمل، رغم تراجع معدل النمو السكاني.
- انخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام و انتشار ظاهرة الفساد التي أدت إلى تعطيل قدرة أجهزة الدولة و المجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو الصحيح، كما أدت إلى إضعاف القدرات الإنتاجية الافراد في مختلف الميادين.
- ارتفاع معدلات التضخم المالي و الذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري، فقد فاق معدل التضخم 15%.

تعاني سورية اذا من أزمة اختناق مؤسساتي حقيقية ادت الى فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية للقدرة على التغير والتطور وتصحيح انفسها، وهو ما خلق حالة من عدم الرضى الجماهيري وعدم مصداقية هذه المؤسسات ادى الى غياب الثقة الكبيرة بين الموطن السوري واجهزة الدولة، وهو ما رصدناه عبر القنوات التليفزيونية اثناء اندلاع الحراك الاجتماعي في سوريا 2011 خاصة بعد غلاء اسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

قامت الأزمة السورية على أساس مجموعة من المطالب التنموية، وأخرى متعلقة بالحريات الأساسية للأفراد والجماعات فيما يتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية[2]، فما الاحتجاجات الجماهرية في سوريا إلاّ

[1] مرجع سابق الذكر، ص116

[2] ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية**، كانون الثاني 2013/ المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،عبر الرابط:

http://www.economistes-arabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Accueil_files/Rabih%20Nasr.PDF

ردة فعل عفوية عن واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج، من أجل تحقيق التغيير في شكل السلطة والانتقال من سلطة استبدادية إلى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفعّالة .

2-سياسيًا:

يقر الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي ويأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وقد حدد دستور 2012 شروط الترشح كما جاءت في دستور، إلا أن هناك اختلافات بسيطة، فحسب دستور 1973 يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 عام بحسب التعديل الذي جرى عام 2000 عقب وفاة الرئيس حافظ الأسد وتمتد ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية ويتولى بعدها مجلس الشعبي تسميته رسميا ويعين موعدًا للاستفتاء.[1]

مثلت سياسات حافظ الأسد والتي استمر عليها ابنه بشار فيما بعد، تراجعا في مجال تطوير أنظمة الحكم والإدارة التي تقوم على المساواة بين كل سرائح المجتمع، فالنظام السوري يعتمد على النمط العائلي –العشائري – الطائفي، والذي يعتبر بحد ذاته عودة إلى إرث المجتمع الإقطاعي الذي قام حزب البعث على نبذه ومحاربته، فقد استمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على طائفة على حساب أخرى فقد لجأت السلطات السورية إلى سياسة تقوم على تطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية واحتلال العلويين مكانها وذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدته سوريا في الثمانينيات ،فتخوف النظام من حدوث أي انقلاب جعله يتبع مثل هذه السياسات كما قام النظام السوري بسياسة تمييز عرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية ولم يمنحها حق الجنسية السورية إلا بعد انطلاق الأحداث في سوريا في مارس 2011 فقد اضطر النظام السوري بالاعتراف بحقوق الأقلية الكردية ومنحها حكم ذاتيا في محاولة منه تخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة[2].

[1]- الجنة الوطنية لإنقاذ سوريا، من الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول جويلية 2016.

http//www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&serc=web&cad=rja=&&ved=occoqfjAB&urlp%3a%2fwwwscpss.org%flibs%2fspaw%2ffupload%2files

[2]- مرجع سابق الذكر، ص

قام الحراك الاجتماعي والسياسي في سوريا للخروج من حالة التهميش التي كانت تعاني منها العديد من القطاعات الذات أهمية في المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وإمكانيتها .

ومما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا يترافق ذلك مع غياب قانون للانتخابات التشريعية.[1]

ب: وضعية حقوق الإنسان:

بعد تولي بشار الأسد للحكم بدى أن له توجها سياسيا جديدا يتمثل في الدعوة لضرورة إجراء إصلاحات، كان قد أشار إليها في أولى خطاباته في العام 2000 بعد توليه الرئاسة، في حين الإصلاح الواقع كان مغاير تماما لتلك الخطابات السياسية، فبعد مرور 11 عام على خطابه الإصلاحي في بداية القرن الحادي والعشرين كانت الأوضاع السياسية والأمنية قد إزدادت ترديا على ما كانت عليه، بحيث لم تكن فيه الأفراد والجماعات في سوريا تعيش وضعا أمنيا و لا سياسيا واقتصاديا مستقرا أو مرضيا يضمن لها أدنى متطلبات الحياة .[2]

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في سوريا سنة 2010 ما يلي ينص الدستور على استقلالية القضاء ،إلا أن المحاكم خضعت على الدوام للنفوذ السياسي ، و مراقبين كان حوالي 5 % من القضاة من البعثيين أو على تحالف وثيق مع حزب البعث ، كذلك سمحت حالة الطوارئ التي فرضت منذ 1962 إلى أن رفعت في 2011 بإعطاء النظام وأجهزته الأمنية سلطة مطلقة للتصرف حتى دون الحاجة لوجود ذريعة للإجراءات القانونية حتى تمت محاكمة المعارضين للنظام في المحاكم العسكرية وهو ما يعني تجاوز لدور المؤسسة القضائية .

[1] سهام فتحي سلمان ابو مصطفى، **الازمة السورية في ظل التوازنات الاقليمية والدولية 2011/ 2013** (جامعة لأزهرن غزة، مذكرة ماجستير)، ص 38.

[2] سامح عسكر، **الأزمة السورية محاولة للفهم ؟ الثقافة هي الحل** ، عبر الرابط التالي: http://azhar.forumegypt.net/t9584-topic ، يوم الدخول 2016/08/18.

كما عرفت سوريا ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة خاصة بين الشباب بسبب نظام الخصخصة الذي اعتمده الرئيس بشار الأسد في المؤسسات التي تملكها الدولة لصالح نخبة صغيرة، في الوقت الذي تعاني منه الغالبية الساحقة من الشعب السوري من نظام شمولي لا يسمح بأدنى مستويات المعارضة سواء من الأحزاب أو النقابات أو الأفراد والجماعات، لذلك ومع أول معارضة ظهرت في سوريا بادرت القوات الأمنية التابعة للنظام بالعنف والاعتقال والتعذيب دون مراعاة كذلك لأي جانب انساني أو أخلاقي، أو إلتزام قانوني يكفل الحق في التعبير.

فقد قامت القوى الأمنية والعسكرية بردود فعل عسكرية قاسية ضد المواطنين الذي طالبو باسترجاع ابنائهم من سجون درعا بعض قيام المعارضة الأولى، وبدل من الحل السلمي يتحول الميدان إلى حرب أهلية دموية راهن فيها الشعب السوري على حل استبدال النظام السياسي بنظام ديمقراطي خال من الاستبداد والتسلط .المرجع .[1]

ثانيا: الاسباب الخارجية لنشوب الأزمة السورية :

موجات التغيير في الدول العربية (الثورات العربية) :

تشهد سوريا منذ 2011واحد من أكثر التحديات في تاريخها الحديث، وهذا راجع لحدة الأزمة الداخلية التي تعاني منها ،كنتيجة لجملة من المطالب الشعبية التي ترتب عنها فيما بعد جملة من الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،والتي تصاعدت إلى أن تصل إلى درجة نزاع داخلي مسلح.[2]

ظهرت الأزمة السورية على شكل أمواج من الاحتجاجات مشابه لما حصل في الدول العربية الأخرى في كل من تونس ومصر واليمن[3]، لقد جاءت الثورات العربية متناقضة مع التغيرات السابقة

[1]- ريز إيرليخ، **داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع ، ترجمة رامي طوقان** ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ،2015،ص ص، 79.80.

[2]- ربيع نصر، زكي محشي وآخرون ، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ، (المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة)، كانون الثاني 2013،عبر الرابط: بتاريخ 2016/07/20

http://www.economistesarabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Accueil_files/Rabih%20Nasr.PDF

[3] مرجع سابق الذكر، ص 13.

وفتحت باب الإصلاح والتغيير لا سيما على الجمهوريات الديكتاتورية وبعض الأنظمة السياسية، فالمرحلة الانتقالية التي شهدتها العديد من الدول كانت تعبر عن انتفاضة شاملة نحو التحول من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي بحيث لا توجد اي هوة بين النخب السياسية الحاكمة وشعوبها على غرار ما كانت تعيشه من أوضاع في ظل أنظمة محتكرة لمقاليد الحكم.

وإن لم تتضح معالم التغير الجيوستراتيجي بالشكل المطلوب في كل من تونس ومصر ليبيا بسبب قصر مدتها إلاّ أن سوريا كذلك قد تأثرت بهذه الانتفاضات نتيجة وكرد فعل عن الأوضاع الداخلية التي كانت شهدتها على مستوى جميع القطاعات .

ما لوحظ كذلك أن هذه القضايا لم تقتصر على المطالب السياسية والديمقراطية بل كذلك شملت وضعيات حقوق الإنسان .

إلاّ أنه من ناحية أخرى كان لكل هذا آثاره الخارجية وهو تفاعل القوى الدولية والإقليمية جيواستراتيجيا بشكل واضح وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول بشكل عام وبالنسبة لسوريا خاصة حسب ما تفرضه التقاطعات وتباينات النفوذ الاستراتيجي لكل دولة [1] .

المطلب الثاني : اطراف الازمة السورية .

1-النظام السوري:(نظام الرئيس بشار الاسد)

يعتبر الرئيس بشار الاسد الرئيس السوري رأس النظام السوريّ، ذو الطائفة العلوية والطبيب الشاب الذي تسلم مقاليد الحكم في سوريا سنة 2000، وكان يرغب في تحرير النظام السياسي والاقتصادي وتعزيز الديمقراطية.[2]

ولد بشار الاسد في 11 ايلول 1965، وتلقى دراسته داخل سوريا وتخرج من كلية الطب كطبيب للعيون، وبعد وفاة الرئيس حافظ الاسد أصبح نائب الرئيس عبد الحليم خدام رئيسا للجمهورية بالوكالة وهنا

[1]- التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية في الدول العربية، (المركز العربي للدراسات والابحاث) ، افريل 2012 ، ص. ص.. 15 . 14

[2]- كمال ديب، **تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف 2011**، (بيروت : دار النهار)، ط01، 2011، ص ص 720-721.

بدأت عملية تسريع انتخاب بشار فكان ذلك بعد اختتام فعاليات المؤتمر العام لحزب البعث السوري بالإجماع في 18 حزيران 2000.[1]

يقوم النظام السوري على العشائرية – العائلية على إعتبار أنها الأكثر ضمانا بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية ، حيث تعتبر الطائفة العلوية التي ينتمي اليها الرئيس بشار الاسد الاكثر سيطرة على اجهزة الدولة وبالتالي تم إنشاء عقد اجتماعي لا يضمن حقوق جميع الطوائف والأقليات بحيث تحتكر السلطة فأغلب القيادات العليا والأجهزة الأمنية تنتمي إلى عائلة الأسد والطائفة العلوية الأمر الذي أثر على باقي المجالات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.[2]

بالرغم من بشار الاسد قالها صراحة ان بلاده لن تشهد ربيعا عربيا على شاكلة مصر وتونس الا انه وبعد انتشار المظاهرات في سوريا سرعان ما عانى ا من انشقاقات عدة على مستوى عالٍ؛ كانشقاق سفير له في العراق، وعميد في الحرس الجمهوري، ورئيس للوزراء. كما شهد كل أسبوع المزيد من الانشقاقات من قبل عناصر الجيش الأقل رتبة، وواجهت سوريا أيضاً مشاكل اقتصادية خطيرة. ولكن، في الوقت الذي تنامت فيه قوة الثوار الإسلاميين المتطرفين، اجتذب الرئيس الأسد عدداً أكبر من السوريين إلى صفه؛ بناءً على حجة أن رئيساً علمانياً قوياً خير من حكم إسلامي متطرف.[3]

الأطراف الداعمة للنظام السوري:

أ- المؤسسة العسكرية (الجيش): تعتبر المؤسسة العسكرية السورية واحدة من ابرز الداعمين لنظام بشار الاسد حيث يعتبر الجيش السوري من بين اقوى الجيوش العربية واكثرها جاهزية وبالرغم من الانقسام الذي شهدته المؤسسة الا انها واصلت دعمها للنظام.

ب- المجالس الشعبية (الشبيحة): تعد أحد أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للنظام السوري الذي بدأ بالاعتماد على ظاهرً تجنيد الرجال الماجورين لقمع التظاهرات منذ بداية الأزمة متقلدا في ذلك بالتجربة المصرية والمرتزقة في ليبيا، فهو يقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين حتى تستطيع القوى الأمنية قمعهم، ثم تطور دور هذه الفرق بتطور الأزمة فيصبح تقاتل إلى جانب

[1]- نفي المرجع ،ص.722.
[2]- مرجع سابق، ص 720.
[3]- ريز ارليخ، مرجع سابق ، ص17.

الأجهزَة الأمنية التابعة للنظام السوري، ولم يقتصر تشكيل هذه الفرق على العلويين بل كان تشكيلها مرتكزا على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من مناطق الاحتجاج ومناطق التماس، وقد تضمن هذا التنظيم رجالا مجرمين جنائيين وحزبيين من الطوائف والأديان كافة، دفعا للتفاعلات السياسية لتنحرف باتجاه الهويات الفرعية من أجل تكريس الحالة الطائفية على الأزمة وتحويل الوعى الطائفي إلى أفعال طائفية تؤدي إلى رد فعل طائفي.[1]

ج- حزب الله: بدأ دور حزب الله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية، وقد تمثل دور حزب الله خلال الأزمة أيضا في حفر الأنفاق في المناطق الوعرً على طول الحدود مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرفة على مناطق البقاع.[2]

2- المعارضة السورية:

مع توسع الحركات الاحتجاجية والتظاهرات في سوريا شعرت بعض الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بان المجال اصبح مفتوحا لها للعمل ومحاولة حشد اكبر قدر ممكن من المتظاهرين الغاضبين خاصة بعد اعتقال نظام الاسد لأطفال درعا المحتجين، وهنا ظهرت المعارضة السورية لأول مرة كفاعل اساسي في الاحداث التي تعيشها سوريا الى اللحظة الراهنة، وان الحديث عن المعارضة السورية كفاعل في الازمة السورية يفضي الى التميز بين معارضتين واحدة داخلية دعت ودافعت منذ البداية عن الحلول السياسية، واخرى متواجدة في الخارج رفضت الحلول السياسية في البداية وطالبة برحيل الاسد كمطلب اولي واساسي.

من الناحية السياسية بشكل عام لاوجود في سوريا إلا لحزب وحيد وهو "حزب البعث العربي الاشتراكي"، والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة إلى جانب أحزاب يسارية ضعيفة [3] ، الا انه ،مع بداية العهد الجديد بشار الاسد تشجعت منظمات المجتمع المدني وبدا بعضها يتناول لأول مرة مواضيع

[1]- مرجع سابق الذكر ص 112.
- [2] نفس المكان
[3]- جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**،(بيروت: دار المطلوعات للنشر والتوزيع)، ط 2، 2012، ص 202.

حقوق الانسان، فبرز رياض سيف عضو مجلس الشعب وأعلن مع ميشال كليو السجين السياسي السابق عن تأسيس لجنة اصدقاء المجتمع المدني وكانت هذه أولى الحركات المعارضة الداخلية.[1]

جماعة الاخوان المسلمون: لفد كانت جماعة الإخوان تامل في العودة إلى سوريا كجماعة معارضة يتقبلها النظام؛ مما جعلهم يترددون في مساندة الثورة في البداية. ولكن، حين بدأ زخم الثورة يتصاعد وبدت وكأنها قادرة على إسقاط الأسد، بدلت جماعة الإخوان موقفها. وفي آذار 2012 ، أصدرت وثيقة "عهد وميثاق النقاط العشر" الهادف إلى البرهنة للسوريين وللقوى الغربية أن الجماعة قادرة على أن تحكم سوريا. فلم تذكر الوثيقة الإسلام إلا في ديباجتها كمنطلق، ودعت إلى حكومة مدنية منتخبة، ونظام سياسي تعددي من غير تمييز على أساس ديني، كما طوّر قياديو الإخوان علاقات دولية واسعة؛ وخصوصاً مع الحزب الإسلامي الحاكم في تركيا، وأصبح هؤلاء القياديون لاعبين أساسيين في المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مركزاً له. كان من المفترض أنيتحول المركز الوطني السوري الذي حاز على دعم الولايات المتحدة وحلفائها إلى ائتلاف يضم كامل أطياف المعارضة. حين تابع الأسد أعماله القمعية، أنشأت جماعة الإخوان ميليشيا خاصة بها في أيار 2012 سمّيت "هيئة دروع الثورة "؛ ولكنها فشلت في نيل الكثير من الزخم داخل البلاد.[2]

العلمانيين: هم مجموعة المثقفين السوريين الذي يقيم اغلبهم خارج سوريا وهم كتاب واعلاميون وسياسيون معارضون ابروهم ابراهيم غليون والذين يتعارضون بشكل كبير مع افكار النظام السوري تدعمهم كل من تركيا والولايات المتحدة الامريكية ويقيم جلهم في هذه الدول واروبا تحديدا وقد سارعوا منذ بداية الاحداث الى اعتلاء المنابر الاعلامية العربية والدولية كالجزيرة والعربية وغيرهم بغية جذب الانتباه للأحداث في سوريا خاصة في خضم الحراك الشعبي في تونس .

هيئة التنسيق الوطني: تشكلت في 30 يونيو 2011 من حوالى خمسة عشر حزباً سياسياً، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي وتضم رموزا من المجتمع المدني، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام كما رات

[1]- مرجع سابق الذكر، ص ص، 86،87.
[2]- مرجع سابق الذكر، ص88.

أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل يحتاج إلى حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة ليكسب مصداقيته والثقة به، ومطالبة النظام.[1]

المجلس الوطني السوري: تشكل في أكتوبر 2011 واتخذ من تركيا مقرا له، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة إخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية والعديد من الشخصيات المستقلة، مثل ميمون الحمصي، وعارف دليلة، وعبد الله الملحم، وهيثم المال ، وسهير الأتاسي، والشيخ خالد الخلف، وبرهان غليون، الذي انتخب رئيسا له، ويعد المجلس وجه التمثيل الوحيد القوى المعارضة في الداخل والخارج أمام العالم والأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية، لكنه الأقل تأثيرا في الداخل بين مكونات الأزمة الأخرى ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، وأسقاط النظام والعمل على إدارةً المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام والعمل على بناء الدول المدنية الديموقراطية.[2]

الائتلاف الوطني لقوى "الثورة" والمعارضة: تشكل فى قطر بتاريخ نوفمبر 2012 برئاسة معاذ الخطيب، ونائبه رياض سيف بهدف بناء بديلٍ سياسيٍّ وديمقراطي يتولى إدارةً الأزمة او المرحلة الانتقالية.[3]

3- الجيش السوري الحر:

في تموز 2011 ، أعلن سبعة ضباط منشقون تشكيل الجيش السوري الحر وفي الأشهر التالية، حاول هذا الجيش أن يضم تحت جناحه جميع الميليشيات المتفرقة التي ظلت تنبع في جميع أنحاء البلد. وصار الجيش الحر الجناحَ العسكري للمجلس الوطني السوري، وبعد ذلك الجناح العسكري لوريثه: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. دعمت كل من الولايات المتحدة وتركيا والسعودية وقطر الجيش السوري الحر، وخصصت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً 15 مليون دولار لتقديم مساعدات غير فتاكة؛ مثل الإمدادات الطبية، وأدوات الاتصال. ولكن المبالغ التي تم تقديمها كانت أعلى بكثير (انظر إلى الفصل الحادي عشر، وظلت فئة "غير الفتاكة" تتسع حتى شملت الشاحنات الصغيرة ونظارات الرؤية الليلية والسترات الواقية. وقد انكشفت هذه الحقيقة حين تعرض مستودع للجيش الحر للنهب في كانون الأول 2013 حقّق الجيش السوري الحر بعض النجاحات الأولية؛ إذ تمكّنت بعض الميليشيات الموالية له

[1]- الازمة السورية في ظل التورات الاقليمية والدولية ص 42
[2]- نفس المكان
[3]- مرجع سابق الذكر ص 43

من الاستيلاء على بعض البلدات في الشمال الشرقي للبلد قرب الحدود التركية، كما تمكّنت من السيطرة على بلدات وسط سوريا حول حمص وحلب. [1]

4-الميليشيات المسلحة والجماعات الارهابية:

أولا: مجموعة "جيش الإسلام": يعتبر جيش الإسلام إحدى المجموعات المتطرفة التي تزعم أن سوريا تتعرض للغزو من قبل إيران والمسلمين الشيعة. وفي فيلم فيديو عرض على موقع YouTubeقال علوش: "سيغسل مجاهدو الشام رجس الرافضة والرافضية إشارة مهينة تصف الشيعة من الشام، سيغسلونه إلى الأبد إن شاء الله .رفض جيش الإسلام التفاوض مع نظام الأسد، ووقف بثبات مع المجموعات المتطرفة الأخرى. واستخدم عناصر جيش الإسلام علم الجهاد الأسود بدلاً من العلم السوري ، وفي نهاية سنة 2013 ساعد جيش الإسلام على تشكيل "الجبهة الإسلامية".[2]

ثانيا: حركة أحرار الشام الإسلامية: واحدة من أكبر الميليشيات في سوريا. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن كلمة "الشام" تعني سوريا ولبنان. تأسست هذه الميليشيا عام 2011 على أيدي سجناء سياسيين متطرفين سابقين، وعملت في الغالب في محافظة إدلب شمال غرب سوريا بجانب الحدود التركية، ولكنها شملت أيضاً محاربين من حماة وحلب. يقود حسن عبود أحرار الشام، واعترف قيادي آخر فيها – أبو خالد السوري– أنه كان عضواً في تنظيم القاعدة. سعت حركة أحرار الشام إلى إسقاط نظام الأسد وبناء دولة إسلامية سنية، ولكنها اختلفت عن باقي الجماعات المتطرفة في كونها تعترف بأن السوريين لا يرغبون حالياً في تقبل دولة كهذه، ولذلك دعت إلى اعتماد منهج قائم على التأني؛ فتعاونت مع مجلس لقيادة العسكرية العليا، ولكنها انفصلت لاحقاً عن إدريس والميليشيات التي تدعمها الولايات المتحدة[3].

ثالثا: جبهة النصرة لأهل الشام: مجموعة مسلحة مرتبطة مع تنظيم القاعدة الارهابي في البداية، ولكن هذا الأمر بقي سراً وقتها. ساعدت "دولة العراق الإسلامية" – المعروفة أيضاً باسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" – على تشكيل جبهة النصرة في جهد لمد نفوذها إلى سوريا. ولكن القاعدة تعمل كتنظيم يرخص لتنظيمات أخرى بأن تعمل باسمه، وليس كتنظيم مسيطر عليه مركزياً.. يقود أبو محمد الجولاني

[1]- ريز ارليخ، مرجع سابق ، ص89.
[2]- مرجع سابق، ص91.
[3]- مرجع سابق، ص 92.

جبهة النصرة. وهو جهادي سبق له أن قتم لعمليات تفجيرية تجاه الولايات المتحدة وحكومة نوري المالكي، تدعو جبهة النصرة إلى نظام ديني يقوم على تطبيق متشدد للشريعة. وكما أخبر أبو محمد الجولاني جريدة نيويورك تايمز : "**لدى جبهة النصرة خطة لاستشارة علماء الدين لإنشاء حكم مؤسس على الشريعة الإسلامية. نحن نريد أن يسود حكم الشريعة**" . وكان متكلم آخر باسم جبهة النصرة أكثر صراحة حين تكلم من قناة سي أن أن الإخبارية:" **في الفترة التي ستتلو سقوط النظام، سيكون هدفنا إنشاء دولة إسلامية يحكمها القرآن. ويمكن أن تكون لهذه الدولة مؤسسات مدنية، ولكن لا يمكنها أن تكون ديموقراطية**". [1]

رابعا: الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): هي مجموعة الإسلاميين الأكثر تطرفاً على الإطلاق يترأسها عراقي يدعى "أبو بكر البغدادي" بدأت هذه المجموعة عام 2007 في العراق كجزء من حركة متطرفة ومتشددة عارضت احتلال الولايات المتحدة للعراق من ناحية، ودعت إلى نشوء دولة إسلامية من ناحية أخرى. لكن "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" أو دولة العراق الإسلامية كما كان يعرف أيضاً مني بالهزيمة أثناء "الصحوات" العراقية–الأمريكية عامي 2007 و 2008 ؛ إذ كان تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين قد أوغر صدور السنة بسبب قتله وتعذيبه الثوار المعادين للولايات المتحدة الذين لا يتفقون معه. وبعد ذلك، اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أبا بكر البغدادي "إرهابياً عالمياً"، وفي سنة 2011 ووضعت جائزة 11 مليون دولار مقابل أسره. ازداد تنظيم داعش زخم نشاطه في العراق مستغلاً عدم شعبية رئيس الوزراء نوري المالكي، واستولى على مدينة الفلوجة. وفي حزيران 2014، استولى تنظيم داعش مع حلفائه من السنة على الموصل وعدة نقاط عبور بجانب الحدود الأردنية والسورية. غيّر تنظيم "داعش" اسمه مرة أخرى، وحوّله إلى "الدولة الإسلامية"؛ معلناً قيام خلافة إسلامية تمتد من العراق إلى سوريا، وتابع تنظيم الدولة الإسلامية هجماته على مجموعات الثوار الأخرى في سوريا، مصمماً على مبدأ أن الدولة الإسلامية هي المجموعة الثورية الشرعية الوحيدة وكان هذا القتال الداخلي بين الثوار. [2]

[1] - Anne Barnard, "Jihadist Leader Envisions an Islamic State in Syria,"New York Times, December 19, 2013, http://www.nytimes.com/2013/12/20/world/middleeast/jihadist-leaderenvisions-an-islamic-state-insyria.html .

[2]- مرجع سابق،ص 94.

خارطة توزيع القوي والأطراف الفاعلة خلال الأزمة السورية:

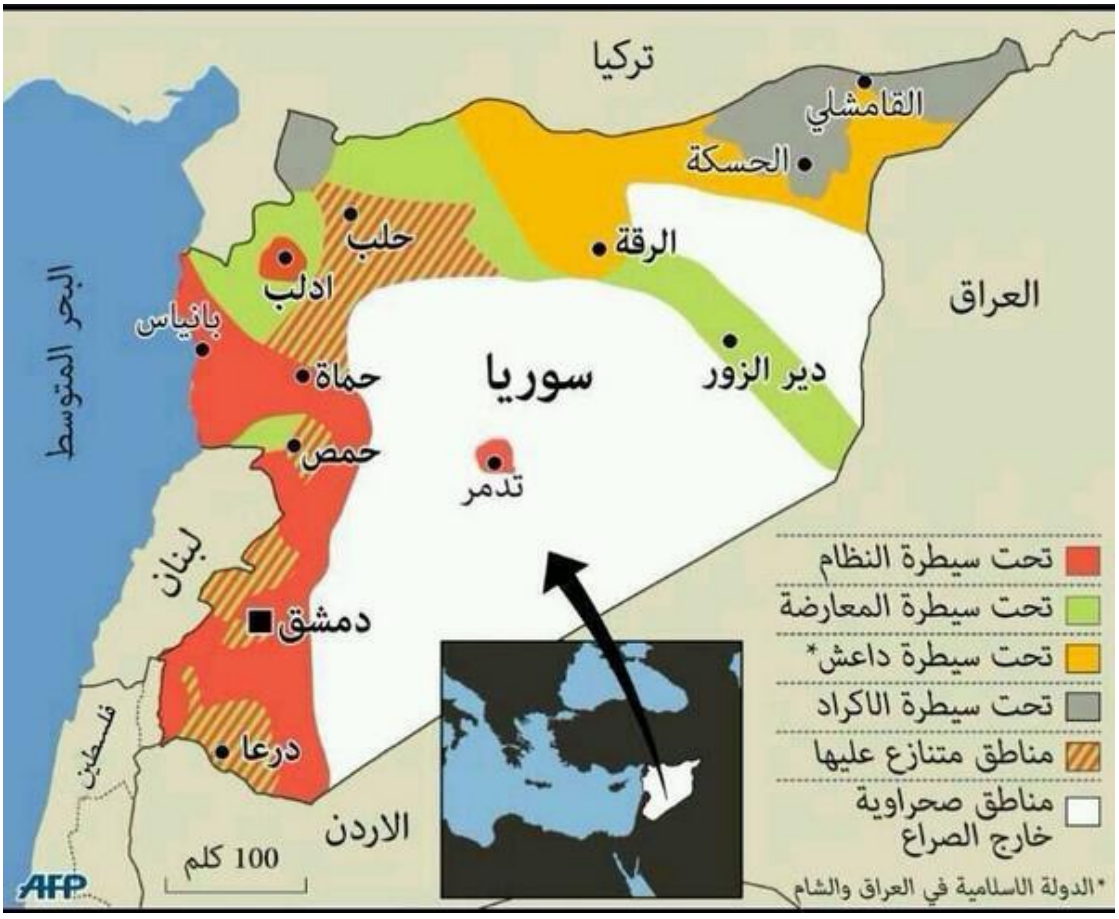

Source : http://www.all4syria.info/Archive/136151

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه أزمة سوريا.

1- خصوصية الحالة السورية: بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية ضمن محور نفوذ في المنطقة مناهض للسياسة الأميركية، فليس للولايات المتحدة طاقة على تحمل تبعات معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحو، والتي قد يطول أمدها وتتعدد مواقعها وتسعى لتخيير المعالجة السياسية لأن لها مصلحة في سياسة استنزاف النظام وحلفائه أطول مدة ممكنة، لذلك يتبين أن واشنطن تستطيع ربما تحمل مشاهد القمع والتنكيل في سوريا مهما اشتدت لكنها لا تستطيع تحمل تبعات التدخل الناجع في سوريا.[1]

2-الدروس والعبر من غزو أفغانستان والعراق: كان للخسائر التي منيت بها الولايات المتحد أثناء غزوها أفغانستان والعراق، وتداعيات الأزمة المالية العالمية دورا حاما في التأثير على القرار الأمريكي حول امكانية التدخل عسكريا ف سوريا فأثناء انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الامريكية توعد باراك اوباما بسحب قواته من العراق وافغانستان ويتبين من ذلك أن الرئيس الأمريكي قد اتبع سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر في الأزمة وانتهاج استراتيجية معاكسة لسياسة المحافظين بعد الخسائر التي منيت بها في العراق وقد أدت هذه السياسة إلى تجديد الاعتماد على حلفاء إقليمين في مناطق مختلفة من العالم للتعامل مع قضايا يمكن أن تشكل تهديدا لمصال أمريكيا وحلفائها[2].

3-الموقف الإسرائيلي : للموقف الإسرائيلي من القضايا الاقليمية وزنا كبيرا داخل أروقة صنع القرار افي الولايات المتحد والتيار العام لدى الإسرائيليين باستثناء بعض الشخصيات مع بقاء نظام الأسد كضامن تاريخي لمصال إسرائيل، وان كان لابد أن تشهد المعارضة تقدما عليه فيجب عدم دعم الثوار عسكريا وماديا بل تقييد ما من شينه يؤدي إلى تقويتهم فإن صمود المعارضة في وجه الدعم المقدم للنظام من قبل ايران يدخل الطرفان في معادلة استنزاف تساهم في إضعاف سوريا.

4-التوجهات السياسية والأيديولوجية للمعارضة: لا ترغب امريكا بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي إلى حسم الموقف لصالحها، حيث تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الداخلية ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية للأزمة خاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل بعد انتشار فوضى السلاح والجماعات المتشدد وغياب سلطة مركزية قوية، وقد تعمقت تلك المخاوف لدى الادارة الأمريكية

[1]- مرجع سابق الذكر
[2]- مرجع سابق الذكر

على إثر مقتل السفير الأمريكي في بنغازي وسيطرً حركات جهادية على شمال مالي مما دفع الولايات المتحدة.

5-بروز الدور الصيني وتصاعده أمنياً وسياسياً واقتصادياً: والاكتشافات الهائلة للغاز والنفط الحجري وضع منطقة أسيا والمحيط الهادي على جدول أعمال الخارجية الأمريكية التي بدأت بإعادة النظر في سياستها الخارجية[1]

[1]- مرجع سابق الذكر

المبحث الثاني: محددات السياسة الامريكية تجاه الازمة السورية 2011-2015

يحاول هذا المبحث الاجابة عن التساؤلات التالية: كيف تعاملت السياسة الارجية الامريكية مع الازمة السورية؟ وما هي مكانة الازمة السورية في سلم استراتيجيات ادارة الرئيس اوباما؟ حيث قسم الى عدة مطالب تتناول انطلاقا من محددات السياسة الخارجية الامريكية من الازمة السورية وصولا الى اهم المواقف الدولية من هذه الازمة .

المطلب الاول: فقدان السيطرة على السلاح الكيماوي

توجه الكثير من الانتقادات الى ادارة الرئيس أوباما وتعاملها مع الازمة السورية منذ اندلاعها ربيع 2011، الا ان التعامل الحذر للولايات المتحدة الامريكية مع الازمة السورية كان اساسا نتيجة لتنامي نفوذ ادوار دولية واقليمية داعمة لنظام الاسد، كروسيا وايران وحزب الله اللبناني[1]، الا ان نقطة التحول في السياسة الخارجية الأميركة تجاه الازمة السورية الراهنة ارتبط اساسا بثبوت استخدام النظام السوري لسلاح الكيماوي ضد المتظاهرين وهو نقطة التحول في الموقف الامريكي.

اتسم الموقف الامريكي في بداية الازمة السورية بالارتباك والتردد الحذر مراقبة سلوك النظام السوري ورد الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات واجراء إصلاحات تتضمن الحد من مركزية احتكار السلطة وتلبية احتياجات الشعب السوري وانهاء العنف[2]، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين نظرا لعدم امتلاك الصورة الحقيقية للمجتمع السوري وتوجهاته السياسية، وعدم رصد أي حراك سياسي حقيقي داخل سوريا خلال عهد حزب البعث.

[1] -Mark N. Katz, U.S. Policy toward Syria: Making the Best of a Bad Situation?, Wilson center, October 2013, p01

[2]- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق ص123.

انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري كانت كثر حزماً، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 ماي 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه؛[1] لقد فرضت هذه العقوبات بعد أن قام النظام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد الحركة الاحتجاجية واقتحامه المدن والبلدات والقرى المنتفضة.

السلاح الكيمياوي نقطة التحول:

بالرغم من الوصف القوي من قبل البيت الأبيض للفظائع الذي ارتكبها نظام "الأسد" منذ اندلاع الاحداث، إلاّ أن الموقف لا يتعدى الكلام. فلم يطلب الرئيس الأمريكي أوباما من "الأسد" مغادرة السلطة، بل طلب وقف العنف.[2] ولعل نقطة التحول في الموقف الامريكي تجاه الازمة السورية كانت اساسا عند ثبوت استخدام الاسد للسلاح الكيماوي ضد المتظاهرين، حيث خرج " **ليون بانيتا**" وزير الدفاع الامريكي بتصريح قال فيه انه: "**لا توجد اي دلائل تشير الى ان الرئيس السوري ينوي استخدام ما في حوزته من اسلحة كيماوية ضد شعبه، هذا جميل، ولكن ماذا عن السبعمئة صاروخ التي جهزها النظام السوري برؤوس كيماوية واعدها للاستخدام ضد شعبه؟**"[3]

منذ اندلاع الثروة السورية بادرت واشنطن اكثر من مرة الى الاعلان عن امكانية تلقي نظام الاسد لضربات جوية اذا ما ثبت استخدامه للسلاح الكيماوي، الا انه وبعد ثبوت استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي ضد المتظاهرين في الغوطة في اوت 2013 والذي اسفر عن مقتل ازيد من 1400 ضحية [4]، هذا وقادت ادارة الرئيس اوباما مجهودات دولية حثيثة لتجنيب استخدام نظام الاسد للسلاح الكيماوي الا ان هذه المجهودات قد فشلت. [5]

سعى الرئيس باراك اوباما الى حشد الدعم الدولي واقناع الكونغرس الامريكي بضرورة التدخل العسكري في سوريا بعد ان اكدت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استخدام السلاح الكيماوي على

[1]- احمد فؤاد ابراهيم المغازي، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 فبراير، 2013.

[2]- مجلة البيان، حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا، مركز الشرق العربي، لندن: السبت 2013/01/05.

[3]- مرجع سابق الذكر.

[4]- لبنى عبد الله محمد علي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية منذ 2011ال2014 القاهرة : ل المركز الديمقراطي العربي 2014.

[5] -Seyed Mahdi Mousavinia, United States of America's foreign policy about Syria (from the crisis of AD 2011 so far), University of Iran, 2014, p794

نطاق واسع في الغوطة، ففي خطابه امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة قال فيه اوباما: " نحن متأكدون من استخدام بشار الاسد للسلاح الكيماوي، والان علينا وضع حد لهذه التصرفات المحرمة."[1]

في 30 اوت أصدر البيت الأبيض "تقييماً حكومياً" عن هجوم الغوطة ورد فيه أن غاز السارين قتل 1429 ضحية منهم 426 طفلاً. كما صرّح البيت الأبيض أن هذه لم تكن المرة الأولى التي استخدم فيها الجيش السوري الأسلحة الكيميائية [2]: "بني هذا التقييم على مصادر مختلفة للمعلومات، بما في ذلك تقارير عن تخطيط مسؤولي النظام السوري لضربات بالأسلحة الكيميائية وتنفيذهم لها، وتحاليل مختبرية لعينات فسيولوجية تم الحصول عليها من عدد من الأشخاص تظهر تعرضهم لمادة السارين.

أكد التقرير النهائي الذي أصدرته الأمم المتحدة عن استخدام الأسلحة الكيميائية صحة عدد من النقاط في رواية الحكومة السورية؛ إذ كان الثوار يقصفون خان العسل بالمدفعية قبل الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقرابة الساعة السابعة صباحاً، ضربت الذخائر منطقة تبعد نحو 300 متر عن حاجز تابع للحكومة، وكما أشار تقرير الأمم المتحدة: "أصبح الهواء ساكناً، ووصف شهود العيان ضباباً لونه بين الأصفر والأخضر، ورائحة قوية ونفاذة مشابهة لرائحة الكبريت واضاف شهود العيان إن الناس بدأوا بحك وجوههم وأجسامهم، ولاحظوا أن هناك أناساً يستلقون على أراضي الشوارع؛ بعضهم فاقدون وعيهم، بينما عانى البعض الآخر من التعب وخروج لعاب من أفواههم[3]

في خضم هذا التحول في الموقف الامريكي ومع اشتداد اللهجة الامريكية تجاه الاسد، جاء اتفاق امريكي روسي في جنيف 12 سبتمبر 2013 لنزع دمشق لترسانتها الكيماوية .

تنص المبادرة الروسية الامريكية على نقاط اساسية هي:[4]

- انضمام دمشق الى معاهدة حضر الاسلحة الكيماوية .

---

[1] - Speech of Barack Obama at the UN General Assembly / 2013, published in (www.parsine.com)

[2]-داخل سوريا ص 98

[3] -United Nations Mission to Investigate Allegations of the Use of Chemical Weapons in the Syrian Arab Republic, December 12, 2013, on https://unodaweb.s3.amazonaws.com/wpcontent/uploads/2013/12/report.pdf.

[4]- مرجع سابق الذكر.

- افصاح الحكومة السورية عن حجم ومواقع الاسلحة الكيماوية .
- تحديد كيفية تدمير هذه الاسلحة بالتعاون مع هيئة المفتشين الدوليين.

وفي حالة امتناع او تقصير النظام السوري عن الالتزام بهذا الاتفاق تصدر في حقه عقوبات دولية صارمة من مجلس الامن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

ما ميز الموقف الامريكي هو اصرار ادارة اوباما على أنه يجب على سوريا تدمير كامل ترسانتها من الأسلحة الكيميائية مع حلول منتصف عام 2014 ، وهو موعد قصير الأجل للغاية؛ خاصة وأن الولايات المتحدة أخرت تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي كانت لديها لسنين طويلة كما أشادت إدارة أوباما بموافقة سوريا على تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية معتبرة إياها انفراجة كبيرة. لكن عجز الإدارة عن توجيه الضربة إلى سوريا كان مدعاة لانتقادات الثوار المحافظين والمحافظين المتشددين.[1]

المطلب الثاني: مبدأ الرئيس أوباما وخيار التدخل العسكري

في الخامس فيفري 2015، أصدرت الإدارة الأميركية ثاني تقرير يحدد استراتيجية الأمن الوطني NSS منذ تولّي الرئيس أوباما منصب الرئيس، وجاء في التقرير تأكيد التزام الولايات المتحدة "قيادة تحالفات دولية لمواجهة التحديات الكبيرة الناجمة عن العدوان والإرهاب والأمراض"[2] كما حدد التقرير ما يمكنا تسميته **مبدأ الرئيس أوباما في السياسة الخارجية** وهو مبدأ يبرز أوّلًا اتجاهات التيار غير الانغماسي للمدرسة الواقعية، ويمثّل ثانيًا محصلة للتجربة المكلفة والصعبة للحرب في العراق.

من المعروف أنّ هناك اتجاهين فكريَّين متصارعين في ما يخص تحديد الدور الأميركي في الشؤون الدولية؛ **الاتجاه التدخلي و الاتجاه الواقعي** الذي يميل البعض إلى تسميته بالاتجاه الانعزالي فتيار مدرسة القوة الذي يتركز بقدر أكبر في الحزب الجمهوري، وتحديدًا اليمين المحافظ، رأى أنّ ما حصل في سوريا هو نتاج لسياسة أوباما المتحفظة ونزعته غير التدخلية، خصوصًا رفضه التدخّل العسكري لحسم الصراع في سوريا وإخفاقه في إبقاء قوات أميركية في العراق ومراقبة سلوك الحكومة

[1]- مرجع سابق الذكر ص .112

[2]-The National Security Strategy, 2015, at:
https://www.whitehouse.govsites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf

العراقية. وأنّ ما حصل في هذين البلدين هو بالدرجة الأساس نتيجة للانكفاء الأميركي الذي سيخلق في النهاية عالمًا أكثر خطورةً يهدد الزعامة الأميركية. [1]

لم يكن خيار تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الازمات والحروب خارج حدودها خيارا صائبا في معظم الاوقات فالتكلفة الباهظة التي خرجت بها الولايات المتحدة من الحرب في العراق وافغانستان دفعت ادارة الرئيس اوباما في التفكير مليا في خيارات سابقه بوش الابن صاحب القرارات التدخلية، كما انه كان للعوامل الشخصية للرئيس اوباما دورا كبيرا في خيار عدم التدخل العسكري في سوريا، ان صاحب جائزة نوبل للسلام باراك اوباما لم يكن اطلاقا على استعداد في ان يقحم قوات بلاده من جديد في حرب مجهولة المعالم.

لقد كلفت فاتورة تدخل الولايات المتحدة في العراق ما يصل الى 800مليار دولار هي خسائر كلفت الخزينة الامريكية الكثير، كما كانت على المستوى الانساني اثقل بكثير حيث راح 5 الاف قتيل و32الف جريح[2]

لطالما ربطت الادارة الامريكية بين خيار التدخل في افغانستان، العراق وليبيا بنشر الديمقراطية والمساعدة في اقامة انظمة شرعية وفق لما يخدم اجندتها ومصالحها وهو نفس الشي الذي حاولت امريكا التسويق له فيما يتعلق بسوريا، بغية المساعدة في تأسيس نظام شرعي و تعزيز الحريات[3]

ان تماطل الرئيس اوباما للذهاب الى **الكونغرس** هذا الاخير الذي رفض جملة وتفصيلا اية تدخل عسكري في سوريا يفسر بشكل كبير عدم رغبة اوباما الشخصية التورط في حرب جديدة، اوباما الذي اعرب مرارا وتكرارا عن انتهاء زمن التدخلات العسكرية وجد نفسه هذه المرة امام معضلة جديد فسوريا لبست ليبيا ولا افغانستان نظرا للأهمية الجيواستراتيجية الي تلعبها سوريا في قلب منطقة الشرق الاوسط وما تلعبه من دور في حماية امن اسرائيل احد اهم ركائز تعامل السياسة الخارجية مع سوريا، اسرائيل التي تحتل هضبة الجولان السورية، كما ان التدخل في سوريا عسكريا واسقاط نظام الاسد لم يتضح بعد بالنسبة للإدارة الرئيس اوباما، فمن سيضمن عدم اعلان النظام المرشح بعد سقوط الاسد الحرب على اسرائيل والضرب عرض الحائط لكافة اتفاقيات السلم مع الطرف الإسرائيلي؟

[1]- حارث حسن، السياسة الاميركية تجاه تنظيم "داعش"، مجلة سياسات عربية، عدد 16 سبتمبر2015،ص 29.
[2]- لبنى عبد الله محمد عل، مرجع سابق الذكر.
[3] -Speech of Barack Obama , opcit, p794

المطلب الثالث: الحفاظ على امن اسرائيل

يعتبر امن اسرائيل من امن الولايات المتحدة الامريكية واية محاول لإدخال إسرائيل في الفوضى او شن اية هجوم عليها، هو اعتداء على الولايات المتحدة الامريكية، كما ان بقاء نظام بشار الاسد هو في نظر اللوبي الصهيوني الامريكي والكثر من الإسرائيليين هو الضامن التاريخي لأمن اسرائيل .

تنظر الولايات المتحد إلى واقع الأزمة السورية بحذر فهي لا ترغب بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي إلى حسم الموقف لصالحها، حيث تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الداخلية ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية للأزمة خاصة فيما يتعلق بأمن الكيان الصهيوني بعد انتشار فوضى السلاق والجماعات المتشدد وغياب سلطة مركزية قوية، وقد تعمقت تلك المخاوف لدى الادارة الأمريكية على إثر مقتل السفير الأمريكي في بنغازي وسيطرً حركات جهادية على شمال مالي[1] .

لطالما ما سعت الولايات المتحدة الامريكية في خضم الازمة السورية الحفاظ التام على امن اسرائيل وتجلى ذلك بالاتفاق الدائم مع القادة الإسرائيليين، فالتحركات الامريكية كان اساسا بغية منع سقوط الاسلحة الكيماوية في ايدي حزب الله او ايران ولهذا راحت ادارة الرئيس بارك اوباما الى حشد الدعم الدولي واستصدار قرار دولي لتدمر الترسانة النووية السورية، وهو مكسب استراتيجي اسرائيلي يصب في مصلحة الدولة العبرية[2] .

لقد لعبت الولايات المتحدة الامريكية داخل مجلس الامن الدولي من انطلاق النقاش حول القضية السورية في 21 افريل 2011 الى تفضيل الحل السياسي وانتقالا سلميا للسلطة، ولقد اتضح ذلك بشكل جلي بعد قرار مجلس الامن الذي صاعته الولايات المتحدة واسرائيل في 4 فيفري 2012 بدعوة الرئيس الاسد بالتنحي من السلطة[3] ، كما رافعت الولايات المتحدة رفقة حليتها اسرائيل على تأسيس حكومة سورية

[1]- نرجع سايق الذكر، ص 120.

[2]- مصطفى علوي، القوى الكبرى من معضلة خروج مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية العدد 190، اكتوبر 2012،ص49

[3]- مصطفى علوي، الصراع الدولي وحدود تراجع الدور الامريكي في الشرق الاوسط، مجلة الساسة الدولية، العدد194، اكتوبر 2013 ص 28.

جديدة غير مركزية بغية الحفاظ على منطقة الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية وهو الحديث الذي دار اثناء مؤتمر جنيف الدولي حول سوريا.[1]

المطلب الرابع: المواقف الدولية من الازمة السورية

اولا: الموقف الروسي:

عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فإذا كانت قد عارضت تدخل الناتو في ليبيا، فإنها ترفض بشدة تك التجربة في سوريا، لأن ذلك سيتيح موطئ قدم أمريكية في قلب سوريا بعد الإطاحة بالنظام كما حدث في العراق.[2]

سارعت روسيا إلى تعطيل المبادرات العربية الإقليمية و الدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن.

منذ البداية كانت روسيا تعتبر المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفا مسلحا مقابل الجيش النظامي و قد أعلنت روسيا بأن دول الناتو تخطت القرار الأممي رقم 1973 روحا، و هي بالتالي تقف إلى جانب سوريا في السلم و الحرب، و لن تسمح بإسقاط النظام السوري، فهي قلقلة من بعض التوجهات الدولية الصريحة التي تسعى لهذا الهدف و يعتقد الكرملين بأن إبعاد السلطة الحالية في دمشق سيترتب عليه اندلاع الحرب الأهلية من جانب، و سيطرة تيارات أصولية متطرفة على زمام الأمور من جانب آخر.[3]

كما تؤكد موسكو على الحوار لحل الأزمة السورية، وعدم موافقتها بأي ثمن على سقوط الأسد عسكريا من دون التفاوض معها، يبرز خفايا السياسة الروسية في استثمار الملف السوري في سياق ص ا رعها مع الغرب، و قد كان لإعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على أن فترة الانتظار لتنظيم العلاقات الروسية –الأمريكية لن تكون إلى الأبد ،شكل من أشكال التأكيد لهذه المقاربة رغم تأكيد سفير روسيا في بيروت على عدم وجود أي نية لبلاده في عقد أية صفقة على حساب سوريا.

[1]- عبد الحليم المحجوب، المسالة الدولية والمحاور الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 93 ، اكتوبر 2012 ، ص 190.
[2]عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط، مذكرة الماجستير ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015، ص 140.
[3] - مرجع سابق الذكر ص 141

ثانيا* الموقف التركي

تعود محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لحالة الفراغ التي سادت النظام الإقليمي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فقد جسَّدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية الالتزامات بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية وإقليمية والدولية بين التركيز على المصالح الوطنية التركية من جهة، واعاد صياغتها واعاد تقديمها بما يتناسب مع مكانه تركيا الحقيقية في الوقت الحاضر وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصال ومصال القوى الإقليمية المتعدد من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحدود ذاتيا بشكل مستقل من ناحية ثالثة، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصال وترتيبات الولايات المتحد والقوي الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.[1]

رأت تركيا أن مطالبة الشعب بمزيد من الحريات والديمقراطية ورفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية هي مطالب مشروعة، و رات أن الصداقة مع النظام لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري ولتحقيق تلك اصطلاحات قد أبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير المطلوب باعتبارها حليفة وثيقة مجاورة لسوريا، واتضحت تلك المساعي من خلال زيارات مكوكية من قبل عبد الله غول ورجب طيب أردوغان خلال عام 2011 ، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي أردوغان "أن ما يرتكب في سوريا يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها" كما قال "إذا استمرت هذه الفظائع لن تدافع تركيا عن سويا في المحافل الدولية[2].

[1]- سهام فتحي سليمان ألو مصطفى، الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011-2013،مذكرو ماجيستير، جامعة القاهرة 2015،ص 89.
[2]- نفس المكان.

الموقف الايراني:

مع حدوث الأزمة السورية والتي اتسم الموقف الايراني الرسمي حيالها بالانحياز الكامل والموقف المساند والداعم للنظام السوري بكل الطرق المتاحة السياسية والعسكرية ضد الاحتجاجات الشعبية، وقد أخذ النظام الايراني يسوق الى أن ما يحدث في سوريا إنما هو "مؤامرً" أمريكية اوروبية وإسرائيلية تستهدف سوريا باعتبارها إحدى دول الممانعة التي يمكن من خلالها إضعاف الدور الايراني في المنطقة.[1]

تعاملت ايران مع الأزمة السورية من منطلق المصلحة؛ لأنها تستدعى أيديولوجيتها عندما لا تتعارض مع مصلحتها لكن عندما تواجه خيارات صعبة وبدائل ضيقة تفرض عليها اتخاذ قرارات حاسمة، فإنها تغلب المصلحة ولكن في حالة سوريا نرى أن مصلحة إيران وأيديولوجيتها متصالحتان.

لذلك ترى ايران أن الحفاظ على النظام السوري سيحقق لها مكاسب سياسية ومذهبية في الوقت ذاته، ويدعم وجهة النظر القائلة، أن القوى الحليفة في المنطقة ليست بالضرورةً أن تكون معظمها شيعية فهي تحرص على الخروج من هذا اضطرار الضيق من خلال توثيق علاقاتها مع قوى سنية، وأن القوى الشيعية في المنطقة ليست بالضرورًة أن تكون حليفة ايران ، ومن هنا يتبين أن التناقض الواضح في الموقف الايراني يطرق دلالة مهمة مفادها، أن طهران تتعامل مع التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية بمنطق الدولة التي تعي مصالحها والحفاظ على دورها وتوازناتها الاقليمية.[2]

[1]- مرجع سابق الذكر، ص94.
[2]- مرجع سابق الذكر ص95.

الخاتمة

الخاتمة

توصلت دراسة موضوع الساسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية الى جملة من الاستنتاجات التي من شانها ان تساهم في تفسير واستقراء حقيقة الموقف الامريكي من الازمة السورية نلخصها في التالي :

تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية والطائفية وتبعا لذلك تنهار المنطقة ويتولد مناخ سياسي وأمني ملائم بما يحقق حماية أمن اسرائيل والمساهمة في تحقيق حلم تأسيس دولة اسرائيل الكبرى.

ثانيا: تسعى ادارة الرئيس اوباما إلى منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابين حزب الله اللبناني و حركة المقاومة الفلسطينية حماس، فالأسلحة التي توجه من ايران عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله ، والأسلحة التي تهرب عبر الأراضي السورية للعراق ،سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به وتجري الآن جولة معاكسة من تهريب السلاح فبدلا من تهريب السلاح عبر سوريا إلى العراق ولبنان، أصبح السلاح يهرب إلى داخل سوريا لدعم المعارضة السورية، عبر الحدود من مختلف الاتجاهات.

يتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري سيضمنون وصول نظام حليف في دمشق يسهل عملية التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. وبالتالي سيتم توقيف تزويد حزب الله بالسلاح مما سيؤدي إلى إضعافه ، كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة.

تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق هدف جيوبوليتكي يدخل في سياق الاتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للاستراتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزء حساسا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة. لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح .

الخاتمة

تعتبر سوريا تعد دولة ارتكازية pivot states بالنسبة الى استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة في تطويق روسيا واحتوائها والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعها إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدودها السياسية.

توصلت هذه الدراسة ايضا الى تبجيل الحلول السياسية لأنهاء الازمة السورية وهنا تقترح الدراسة تبني المقاربة الجزائرية التي تقوم على اساس تبني الحلول السياسة و تفعيل الحوار بين كافة اطراف الصراع السوري وعليه فان التدخلات العسكرية والحملات التي تشنها قوات التحالف على سوريا تزيد في تعميق الخراب والدمار وسقوط المزيد من القتلى.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

الكتب

1- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ، (عمان الاردن: دار زهوان للنشر والتوزيع) ، 2008.

2- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة ، (الكويت: جامعة الكويت 1985

3- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا،(بيروت: دار المطلوعات للنشر والتوزيع)، ط 2، 2012.

4- جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر: عبد الحليم الجلبي، ط. 1 (بيروت، الدار العربية للموسوعات) ،1999.

5- ريز ارليخ ، داخل سوريا قصة الحرب الاهلية ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، الطبعة الاولى 2015

6- ريز إيرليخ، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع ، ترجمة رامي طوقان ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ،2015

7- كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف 2011، (بيروت : دار النهار)، ط01، 2011،

8- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،الطبعة 2، (بيروت: دار الجيل)،2001.

9- مكسم لوفابف، السياسة الخارجية الامريكية، (بيروت : دار عويدات للنشر والطباعة)، الطبعة الاولى، ،2006.

10- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية،(بيروت: الدار العربية للعلوم)، الطبعة الاولى2008

المجلات والدوريات

11- احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية ، العدد الثاني والاربعون، ماي2014.

12- حارث حسن، السياسة الاميركية تجاه تنظيم "داعش"، مجلة سياسات عربية، عدد 16 سبتمبر 2015.

13- ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي في الساسة الخارجية، مجلة تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002 .

14- سفيان صخري، اقتراب الدور في السياسة الخارجية، ج1 ، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2774، مارس 2007.

15- سليم كاظم علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها على النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والاربعون .

16- عبد الحليم المحجوب، المسالة الدولية والمحاور الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 93 ، اكتوبر 2012

17- مجلة البيان، حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا، مركز الشرق العربي، لندن: السبت 2013/01/05 .

18- محمد ديبو، سوريا بين الموقع الجيوسياسي والتوظيف الإيديولوجي، جريدة الاخبار الكويتية، العدد 1934 الاثنين 18 شباط2013

19- مصطفى علوي، الصراع الدولي وحدود تراجع الدور الامريكي في الشرق الاوسط، مجلة الساسة الدولية، العدد194، اكتوبر 2013 .

20- مصطفى علوي، القوى الكبرى من معضلة خروج مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية العدد 190، اكتوبر 2012.

21- ياسين العيثاوي و انس صبحي، صنع القرار الأمريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع.

الرسائل والمذكرات الجامعية

22- سهام فتحي سلمان ابو مصطفى، الازمة السورية في ظل التوازنات الاقليمية والدولية 2011،/ 2013)جامعة لأزهرن غزة، مذكرة ماجستير.

23- عبد السلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة القومية في السياسة الخارجية الامريكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر –باتنة – قسم العلوم السياسية 2012/2011.

24- عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة . باتنة) ، .2007

25- علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011 .

26- محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية القانون والعلوم السياسة، جامعة الكوفة، 2010

27- محمود شرقي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسة عير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007 .

28- ميلود العطري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة،2008/2007.

29- نديم مسيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد أحداث 11 أيلول 2001،مذكرة ماجيستير ، جامعة دمشق، 2007.

<u>مراكز البحث والفكر</u>

30- احمد فؤاد ابراهيم المغازي، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 فبراير، 2013.

31- التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية في الدول العربية، (المركز العربي للدراسات والابحاث) ، افريل 2012 .

32- خليل عرنوس سليمان ، الأزمة الدولية والنظام الدوليّ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011.

33- ربيع نصر، زكي محشي وآخرون ، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية ، (المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة)، كانون الثاني 2013.

34- ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية، كانون الثاني 2013/ المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة.

35- شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001،منشورات الهيئة العامة السورية وزارة الثقافة، دمشق2009.

36- صبحي عسيلة، الرأي العام، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 23السنة الثانية، نوفمبر 2006 .

37- لبنى عبد الله محمد علي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية منذ 2011ال2014 القاهرة : ل المركز الديمقراطي العربي 2014 .

38- نصر ربيع واخرون، الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية (دمشق: المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة، 2013.

المواقع الالكترونية

39- جاك جوزيف أوسي ، قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للازمة في سوريا، مجلة الحوار المتمدن، متحصل عليه من الموقع التالي ://http :
www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690

40- اللجنة الوطنية لإنقاذ سوريا، من الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول جويلية 2016.

41- سامح عسكر، الأزمة السورية محاولة للفهم ؟ الثقافة هي الحل ، عبر الرابط التالي :
http://azhar.forumegypt.net/t9584-topic

42- سوريا الجغرافيا والتاريخ، موقع الجزيرة عبر الرابط:
http://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp-growth-annual

43- لويد جنسن، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرأي العام وتأثيره في عملية صنع القرار، في http://www.alukah.net/culture/0/69407

44- موسوعة المقاتل، في مفهوم الأزمة ،عبر الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/default.htm

45- الولايات المتحدة – معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي، نقلا عن الموقع ،

file:///C:/Users/N%20G%20C/Desktop/final/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE.htm

المراجع بالغات الاجنبية:

Books

46- Alex mintz, karl derouen, understanding foreign policy decision making, Cambridge university press,2010,

47- Amer Rizwan, An Introduction To Foreign Policy: Definition,Nature&Determinants,Islamabad, Pakistan. August 2, 2009

48- Bruce Biddle. And Edwin Thomas: role theory : concepts and research, New York London, Sydney: willy and soons,1966).

49- Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy . International Studies Quarterly 14, no.3, November1970

50- Ulrich Krotz , National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared , (Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) .

51- the constitution of the united states, Article 02, section 02

Official documents

52- Speech of Barack Obama at the UN General Assembly / 2013,

53- The National Security Strategy, 2015

54- United Nations Mission to Investigate Allegations of the Use of Chemical Weapons in the Syrian Arab Republic, December

55- United States of America, Military Strength. -

56- Seyed Mahdi Mousavinia, United States of America's foreign policy about Syria (from the crisis of AD 2011 so far), University of Iran, 2014

56- Anne Barnard, “Jihadist Leader Envisions an Islamic State in Syria,”New York Times, December 19, 2013,

57- C. Alden, Foreign policy analysis, University of London International Programmes, 2011,

58- Charles phillipe david,(et autes), la politique etrengere des etat unis, presses de sciences politique, paris, 2003

59- John, rourke .2000.american foreign policy-taking sides .university of connectiut.p20-40

Magazines

60- Mark N. Katz, U.S. Policy toward Syria: Making the Best of a Bad Situation?, Wilson center, October 2013

61- Seyed Mahdi Mousavinia, United States of America's foreign policy about Syria (from the crisis of AD 2011 so far), University of Iran, 2014.